بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة هذه الطبعة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على معلم الناس الخيرِ، وهادي البشرية إلى الرشد، ومخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فلا زالت أمة الإسلام منذ عصر النبوة وعصر الصحابة فمن بعدهم إلى اليوم يهتمون بسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم؛ لأن الأمة مأمورة باتباع نبيهم، وطاعة رسولهم، باعتبار طاعته من طاعة الله، فهو لا ينطق عن الهوى، وإنما يتبع وحي ربه، الذي أنزل عليه الكتاب، وعلمه ما لم يكن يعلم، وكان فضل الله عليه عظيما.

قال تعالى: **{قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ}** [النور: 54]، وقال: **{مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ}** [النساء: 80]، وقال: **{وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ}** [الأعراف: 158]، وقال: **{وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ}** [الحشر: 7]، وقال: **{فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ}** [النور: 63].

وقد عني المسلمون بالسنة النبوية في عصرنا من نواح شتى، وبأساليب

مختلفة، وكان من أهم مظاهر العناية: إنشاء مراكز بحوث لخدمة السنة، بإحياء تراثها ونشر دواوينها مخدومة محققة، وتأليف الكتب في بيان حجيتها، والكشف عما اشتملت عليه من أحكام وتوجيهات وقيم وآداب.

وكان من أهم ما هدفت إليه هذه المراكز: إصدار موسوعة عصرية تجمع الأحاديث القولية والفعلية والتقريرية في مدونة واحدة جامعة، مبوبة مصنفة على أساس الموضوعات، التي عرفتها جوامع السنة وسننها ومصنفاتها، قديما، مضافا إليها: ما اكتشفه عصرنا واستنبطه العقل المسلم المعاصر من كتب السنة من موضوعات وأبواب ومعان جديدة لم يعرفها علماؤنا السابقون.

وهناك اتجاهان لدى المشتغلين بالسنة وعلومها والعمل الموسوعي فيها:

الاتجاه الأول: أن تكون الموسوعة شاملة لجميع الأحاديث صحيحها وضعيفها، مقبولها ومردودها، بحيث تكون مرجعا مستوعبا للسنة كلها، وهذا ما اتجهت إليه الندوة التي عقدت في قطر، ودعا إليها مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، وكان شعارها: نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي.

والاتجاه الآخر: أن تكون الموسوعة المنشودة للأحاديث الصحاح والحسان فقط؛ لأنها هي التي تلزم المسلمين بالاهتداء بها، والاستنباط منها، وما عداها لا يلزمنا في شيء.

كما أن الهدف من الموسوعة: أن توضع الأحاديث المقبولة بين يدي الباحثين وطلبة العلم، ليرجعوا إليها، سواء كانوا فقهاء، أم دعاة، أم مربين، أم باحثين في مختلف الموضوعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وغيرها.

وهذا الاتجاه هو الذي أرجحه وأتبناه شخصيا، وهو الذي تبناه مركز بحوث السنة والسيرة في قطر، الذي كلفت بتأسيسه، وشرفت بإدارته، منذ أنشئ مع مطالع القرن الخامس عشر الهجري، وأوائل الثمانينات في القرن العشرين، وهو أول المراكز التي أسست لخدمة السنة في عدد من الدول العربية.

وقد كنت كتبت رسالة مركزة - من نحو عشرين سنة - حول مشروع هذه الموسوعة، تضمنت منهجا مقترحا لإعدادها، وما يجب أن تتضمنه، والطريقة التي ينبغي أن تتم بها، والخطوات اللازمة لذلك، كما تضمنت استطلاعا للرأي يطلب من القراء الإجابة عن أسئلته.

نشر مركز بحوث السنة هذه الرسالة ووزعها على نطاق واسع، كما نشرتها مجلة المركز الحولية، ونشرتها بعض المجلات العلمية، مثل: مجلة «المسلم المعاصر»، وغيرها.

وقد اطلع بعض الإخوة المهتمين على هذه الرسالة، فرأى أنها تتضمن أفكارا ومعلومات وتوجيهات يجب نشرها وتعميم النفع بها، لهذا رأيت أن أعدها للنشر، بعد إعادة النظر فيها تهذيبا وتنقيحا، وإضافة وحذفا، كما هو شأن كل عالم وباحث إذا نظر فيما كتبه من قبل.

أرجو أن يجد القراء في هذه الرسالة ما يلقي شعاعا من ضوء حول «الموسوعة الحديثية» المرتجاة.

والله يقول الحق ويهدي السبيل، والحمد لله أولا وآخرا.

القاهرة: ربيع الآخر 1423هـ الفقير إليه تعالى

يونيو 2002م يوسف القرضاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد..

فقد كان من توصيات المؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة النبوية الذي انعقد بالدوحة في قطر في محرم سنة 1401هـ: العمل على إقامة مركز لدراسات السيرة والسنة النبوية، وإخراج موسوعة للحديث النبوي، وتوجه المؤتمرون بالرجاء إلى دولة قطر أن تتبنى هذا المشروع الكبير.

وكانت دولة قطر عند حسن الظن بها، فصدر القرار الأميري بإنشاء مركز بحوث السنة والسيرة، وحدد مهمته بوضوح في هذه الأمور:

أولا: إعداد موسوعة للحديث النبوي تضم صحاح الأحاديث محققة، مبوبة، مفهرسة، مخرجة إخراجا عصريا مشوقا، معلقا عليها بما يوضح المفاهيم، ويدفع الشبهات والمفتريات.

ثانيا: الإسهام في تحقيق المصادر المهمة للسيرة والسنة، ونشرها بما يلائم العصر، ويقربها لمن يريد أن يستفيد منها.

ثالثا: إصدار دراسات عصرية عن السيرة والسنة تجلي مقاصدها، وتسهم في تكوين وعي إسلامي صحيح.

رابعا: متابعة ما ينشر عن السيرة والسنة بأقلام المستشرقين وغيرهم، للتنويه بالجيد منها، والرد على ما فيه تحامل أو افتراء.

خامسا: إخراج دراسات مرجعية «ببليوجرافية» مفصلة، وأخرى جغرافية وأثرية وخرائط لأرض الرسالة، ومواقع الغزوات وأحداث فترة النبوة.

سادسا: دراسة الأحكام الشرعية المستمدة من السنة بشكل متكامل، للاستفادة منها عند وضع القوانين والتشريعات.

سابعا: إصدار مجلة علمية متخصصة، تتابع حركة التأليف والنشر في حقل الفكر الإسلامي المتعلق بالسيرة والسنة، وإصدار دليل دوري بالمراجع والكتب والمقالات المنشورة في هذا الشأن.

ثامنا: إنشاء مكتبة إسلامية لبحوث السيرة والسنة ومؤلفاتها ومراجعها ومخطوطاتها.

ومن ثم كان مشروع «الموسوعة» هو أول أهداف المركز وأبرزها.

وهذه الصحائف التي أقدمها اليوم إنما هي مشروع منهج مقترح لهذه الموسوعة المرجوة، أعرضها على أهل العلم في عالمنا الإسلامي؛ ليبدوا ملاحظاتهم عليه؛ ليستفاد منها في وضع المشروع في صورته النهائية ليسير العمل في ضوئه.

والموسوعة إنما هي للمسلمين جميعا، فمن حقهم أن يكون لهم رأي فيها، وما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم.

وقد ألحقنا بهذا المشروع كراسة لاستطلاع الرأي، نرجو من كل قارئ للمشروع: أن يردها إلينا، بعد الإجاة عما فيها من أسئلة واستفسارات، وإضافة ما يعن له من مقترحات، والمسلم لا يكتفي بطلب الحسن من الطرائق، بل يسعى أبدا إلى التي هي أحسن، وهذا ما نصبوا إليه، وعلى الله قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

مدير المركز

أ. د/يوسف القرضاوي

نحو موسوعة للحديث الصحيح

العناية بالقرآن:

عني المسلمون منذ عهد الصحابة رضي الله عنه ت فمن بعدهم بالقرآن الكريم، باعتباره الآية الكبرى والمعجزة العظمى لمحمد صلى الله عليه وسلم، وبوصفه روح الوجود الإسلامي، ودستور الأمة ومرجعها الأساسي، ومصدرها الأول للعقيدة، والعبادة، والتشريع، والقيم.

وكانت عناية المسلمين بالقرآن عناية لا نظير لها، عناية بألفاظه، وحروفه، وعناية بمضمونة ومعناه، فحفظوه في صدورهم، وتلوه بألسنتهم، وكتبوه في مصاحفهم، وتناقلوه جيلا بعد جيل، حتى وصل إلينا بالتواتر اليقيني، كما شرحوه وفسروه، وبينوا إعجازه، واستنبطوا منه الأحكام والتوجيهات، وألفت فيه تفسيره وعلومه رسائل وكتب مختصرات ومطولات، وكان ذلك الجهد الكبير من الأممة تحقيقا لقوله تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ}** [الحجر: 9].

العناية بالسنة:

كما عني المسلمون - منذ عهد الصحابة أيضا - بالسنة النبوية، باعتبارها البيان النظري، والتطبيق العملي للقرآن، كما قال تعالى: **{وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** [النحل: 44].

ولذا كانت السنة - القولية والفعلية والتقريرية - المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، والمرجع التفصيلي لتوجيه الحياة الإسلامية، وإعطائه النموذج

المثالي والعملي للإنسان المسلم، مجسدا في حياة إنسان اصطفاه الله من خلقه، وصنعه على عينه، وجعله أسوة للبشر عامة، ولأهل الإيمان خاصة، كما قال تعالى: **{لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا}** [الأحزاب: 21].

حرص المسلمون على حفظ السنة النبوية، وروايتها بعضهم عن بعض، وضربوا لنا أرقاما قياسية في الرحلة في طلبها وسماعها من أعلى مصدر ممكن لها، حتى إن أحد الصحابة سافر من المدينة المنورة إلى مصر ليسمع حديثا واحدا من صحابي آخر عرف أنه سمعه شفاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقطع هذه المسافة ليسمعه منه بلا واسطة، فسمعه منه، ثم عاد لتوه، وما حل رحله.

وقال سعيد بن المسيب التابعي الجليل: إنا كنا لنسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد.

لقد بذلوا الجهود المضنية في جمع السنة، وفي حفظها وتدوينها، وضبط أسانيدها وشرح متونها، أو استنباط الأحكام منها، ونفي الدخيل عنها، وألفت في ذلك الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات والأجزاء، وكتب الجرح والتعديل، وموسوعات الرجال والرواة، المخصصة للثقات والمقبولين، أو للضعفاء والمجروحين، أو الجامعة للصنفين معا.

ووضعت لذلك علوم جمة لخدمة السنة، وفق مناهج علمية رصينة، حتى بلغت هذه العلوم - حسبما ذكره الحافظ السيوطي - في كتابه «تدريب الراوي» 90 تسعين علما.

انتقاء الصحيح:

وكان من صور العناية بالسنة: فرز الصحيح منها من غير الصحيح، من الضعيف والواهي والمنكر والموضوع وما لا أصل له، وفضح أكاذيب المبطلين، ووضع القواعد الضابطة لذلك، وفق الأصول المرعية.

قيل للإمام عبد الله بن المبارك - ت181هـ: هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة.

وقد عاش الجهابذة والأئمة لهذه الأحاديث المروية عن الرسول الكريم، فنخلوها نخلا، وبينوا مراتبها، وميزوا مقبولها من مردودها، كما تحروا عن الرواة ومراتبهم من القبول والرد، وتكلموا فيهم توثيقا وتضعيفا، وتجريحا وتعديلا.

ولكن كانت الكتب المصنفة في السنة مشتملة على الصحيح والضعيف من الأحاديث، ويترك التمييز بينها لأهل العلم.

ثم رأى بعض الجهابذة والأئمة أن يفردوا الحديث الصحيح بالتصنيف، بحيث لا يحتاج قارئ كتبهم إلى البحث عن درجة الحديث.

وكان في مقدمة هؤلاء: صاحبا الصحيح الإمامان: محمد بن إسماعيل البخاري «ت256هـ» ومسلم بن الحجاج النيسابوري «ت261هـ»، وكتاباهما أصح كتب الحديث كلها بشهادة أهل الاختصاص.

ثم اجتهد بعدهما من حاول محاولتهما وإن لم يشترطوا ما اشترط الشيخان في الأسانيد والمتون.

من هؤلاء: الأئمة ابن خزيمة «ت311هـ»، وابن حبان «ت354هـ» في «صحيحهما»، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري «ت405هـ» في كتابه «المستدرك على الصحيحين».

محاولات الجمع بين الصحيحين:

وكان من صور العناية بالسنة: تجميع كتبها بعضها إلى بعض مع حذف المكرر منها، على اختلاف غايات التجميع ومناهجه.

ومن ذلك: محاولة الجمع بين الصحيحين، وقد قام بذلك عدد من الأئمة منذ القرن الرابع الهجري، من هؤلاء:

محمد بن عبد الله الجوزقي «ت388».

أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي «ت401».

أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني «ت425».

أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي «ت488».

أبو نعيم عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحداد الأصبهاني «ت517».

عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي الخراط «ت581».

أبو حفص عمر بن بدر بن سعيد الكردي الموصلي «ت622».

الحسن بن محمد الصاغاني «ت650».

وغيرهم.

ومما لا شك فيه أن كل جامع كان له هدف يسعى إلى تحقيقه، من

اختصار، أو مقارنة، أو تبويب.

ويعد كتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي من أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنفه الأسانيد واكتفى بذكر الصحابي، ورتبه على طريقة المسانيد، وقد بين طريقته بقوله: «وجمعنا حديث كل صاحب مذكور فيهما على حدة، ورتبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة...

ولم نخل بكلمة فما فوقها، تقتضي حكما، أو تفيد فائدة، ونسبناها إلى من رواها: وأوردنا المتن بلفظ أحدهما...»[1].

والواقع أن الحميدي لم يكن مبتكرا في عمله هذا، وإنما اقتفى أثر أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي - كما قال ابن الأثير - فإنهم جمعوا بين كتابي البخاري ومسلم، ورتبوا كتبهم على المسانيد دون الأبواب[2].

ولم يقتصر الحميدي على نص الصحيحين، بل تمم بعض الأحاديث بروايات من غيرهما.

قال ابن الصلاح في مقدمته: «غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدي الأندلسي منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث - من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح - فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين، أو أحدهما، وهو مخطئ؛ لكونه من تلك الزيادات التي لا وجود

(1) من مقدمة المخطوطة رقم (9055ف) الموجودة في مكتبة جامعة الإمام في الرياض نقلا عن «الجامع بين الصحيحين» لصالح أحمد الشامي.

(2) «جامع الأصول» (48/1).

لها في واحد من الصحيحين»[3].

وكانت طريقة عبد الحق الأشبيلي: الجمع على أساس الموضوع، كما فعل أبو نعيم من قبله، لكنه حذف الأسانيد، والتزم بلفظ الكتابين، كما نبه على ذلك السيوطي في «تدريب الراوي».

تجميع السنة على صعيد واحد:

وبعد محاولات جمع الصحيحين، جاءت محاولات أكثر شمولا، وأوسع دائرة، استمرت لعدة قرون، وهي محاولات تجميع السنة على صعيد واحد، وفي مدونة واحدة، نذكر هنا أهم النماذج التي تمثل ذلك الجهد الكبير.

1 - «التجريد للصحاح الستة» لرزين:

وكان من أوائل هذه المحاولات: ما عمله أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي «ت535هـ»، فقد جمع الكتب الستة - التي تعتبر أمهات عند العلماء - في كتاب واحد، سماه «التجريد للصحاح الستة»، وهي: الموطأ، والصحيحان، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، فجعل سادسها: موطأ مالك، وليس سنن ابن ماجه، كما فعل الحافظ ابن طاهر «ت507هـ»، والحافظ عبد الغني في «الكمال»، وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون، وهو ما اشتهر واستقر عليه علماء الحديث من بعد.

وقد رتب كتابه هذا على الأبواب والموضوعات لا على المسانيد.

---

(3) «مقدمة ابن الصلاح» (ص11، 12)، نقلا عن «الجامع بين الصحيحين» لصالح أحمد الشامي. نشر: دار القلم. بدمشق.

2 - «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير:

وجاء بعد رزين الإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري «أبو اسعادات المبارك ابن محمد ت606هـ»، فوقف على محاولات التجميع هذه وأعجب بها، وخص بمزيد الثناء منها كتاب رزين، فهو كما قال ابن الأثير: «أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أم كتب الحديث، وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام.

ومصنفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظا، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف».

قال ابن الأثير: «فحينئذ أحببت بأن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح، وأعتني بأمره، ولو بقراءته ونسخه، فلما تتبعته وجدته - على ما قد تعب فيه - قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة وترك أكثر منها.

ثم إنني جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمنها كتابه، فرأيت فيه أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه، إما للاختصار، أو لغرض وقع له، فأهملها.

ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها - يعني أصوله الستة - وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فذكر بعضها وحذف بعضها.

فناجتني نفسي أن أهذب كتابه، وأرتب أبوابه، وأوطئ مقصده، وأسهل

مطلبه، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك مما يزيده إيضاحا وبيانا». ا. هـ.

وتضمن جامع ابن الأثير الكتب الستة نفسها، التي تضمنها كتاب رزين.

ولكنه اعتمد على أصوله من الكتب لا عليه، ورتبه على أساس الكتب والأبواب - أي: ترتيبا موضوعيا - إلا أنه رتب هذه الموضوعات أو الكتب على حروف «أ، ب، ت، ث»، فمثلا: «حرف الهمزة» فيه عشرة كتب: كتاب الإيمان والإسلام، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، كتاب الأمانة، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كتاب الاعتكاف، كتاب إحياء الموات، كتاب الإيلاء، كتاب الأسماء والكنى، كتاب الآنية، كتاب الأمل والأجل.

و«حرف الباء» فيه أربعة كتب: البر، البيع، البخل وذم المال، البنيان والعمارة، وهكذا.

وقد استخدم الجامع الرمز لأصحاب الكتب، فللبخاري «خ»، ولمسلم «م»، وللموطأ «ط»، وللترمذي «ت»، ولأبي داود «د»، وللنسائي «س».

وقد قدم ابن الأثير لكتابه بتمهيد طويل، اعتبره الركن الأول في الكتاب، وقد اشتمل على خمسة أبواب، تضمنت التعريف بالكتاب، وباعثه على تأليفه وعمله فيه، وما لا بد منه من التعريف بعلوم الحديث، وأهم كتبه وأئمته، وخصوصا أصحاب كتبه الستة رضي الله عنهم.

وقد بلغت أحاديث الكتاب «9523» حديثا، وفقا للطبعة التي حققها وخرج أحاديثها الشيخ عبد القادر الأرناؤوط.

وإنما أطلت نسبيا في التعريف بهذا الجامع لأنه يعتبر من الأعمال

الموسوعية المهممة الباقية، والنافعة إلى يومنا هذا.

وقد اختصره العلامة ابن الديبع «عبد الرحمن بن علي الزبيدي الشيباني ت944هـ»، في كتاب سماه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول»، وقد طبع في مصر أكثر من مرة، وعلق على إحدى طبعاته المرحوم الشيخ محمد حامد الفقي.

3 - «جامع المسانيد والسنن، الهادي لأقوم سنن»:

وهو المسند الكبير للحافظ المفسر المؤرخ الفقيه: ابن كثير «إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت774هـ».

جمع أحاديث الكتب الستة والمسانيد الأربعة: لأحمد، والبزار، وأبي يعلى، والطبراني في معجمه الكبير.

رتبه على حروف المعجم: يذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته ما وقع له في هذه الكتب، وما تيسر من غيرها، كما في «الرسالة المستطرفة».

ذكره الشيخ شاكر رحمه الله في جريدة مراجعه في الجزء الثالث عشر من تحقيقه لمسند أحمد، قال: وهو ديوان عظيم لم يوجد منه إلا سبعة مجلدات مفرقة بدار الكتب المصرية.

كما قرأت أن في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب مجلدا منه، وعسى بالبحث والتنقيب أن تتكامل منه نسخة[4].

---

(4) وقد نشر أخيرا هذا الكتاب الجامع في ثمانية وثلاثين جزءا تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

4 - «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين الهيثمي ت807هـ:

وقد جمع فيه زوائد مسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، ويعني زوائدها على الكتب الستة، على اعتبار أن سادسها ابن ماجه.

ويتميز الكتاب بتعقيبات الحافظ الهيثمي على الأحاديث تصحيحا، وتحسينا وتضعيفا - وإن لم تخل من تعقب - ولكن حكمه معتبر لدى العلماء وقد طبع الكتاب في عشرة مجلدات.

ولم يعرف عدد أحاديثه، حيث لم ترقم، والكتاب جدير أن ينشر من جديد نشرا علميا محققا[5].

5 - «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»:

للعلامة محمد بن سليمان الفاسي المغربي «ت1094هـ» جمع فيه أهم ما في الكتابين، بإضافة زوائد ابن ماجه، حيث لم تذكر في كلا الكتابين، وقد بلغت أحاديثه «10121» وفقا لطبعة مطبعة دار التأليف بالقاهرة، بتعليق ناشره السيد عبد الله هاشم اليماني، وقد سمى تعليقه: «أعذب الموارد بتخريج جمع الفوائد»، وظهر في مجلدين، هذا مع أنه اعتبر كل زيادة أو مخالفة في رواية حديثا له رقمه.

---

(5) ولا سيما أن أصوله كلها أو جلها قد نشرت محققة: مسند أبي يعلى، وزوائد البزار، والمعجم الكبير للطبراني، وأخيرا: مسند أحمد، الذي حققه شعيب الأرناؤوط وزملاؤه، وقد صدر في خمسين مجلدا، عن مؤسسة الرسالة في بيروت، وهو عمل علمي كبير.

6 - «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»:

للحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني «ت852هـ» جمع فيه الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، من ثمانية مسانيد كاملة: للطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومسدد، وابن منيع، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي أسامة، وأضاف من مسند أبي يعلى «بروايته المطولة» مما ليس في «مجمع» الهيثمي، ومن مسند إسحاق بن راهويه، مما وقف عليه منه، وهو نحو النصف، ثم رتب تلك الأحاديث على الأبواب، خلفا لترتيب المسانيد المستمد منها، وقد طبعته وزارة الأوقاف بالكويت، بتحقيق محدث الهند الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، وظهر في أربعة مجلدات، وبلغ عدد أحاديث «4702»، ولم يبين ابن حجر درجة الأحاديث في «المطالب» إلا قليلا، وأضاف إليها الشيخ الأعظمي بعضا آخر، وبقي كثير منها غير محكوم عليه بصحة أو ضعف.

7 - «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»:

للحافظ شهاب الدين البوصيري «ت840هـ» مؤلف «زوائد ابن ماجه»، وهو مماثل لكتاب ابن حجر، في الغرض والمنهج والاستمداد، لأنه يستمد نفس المسانيد التي استمد منها ابن حجر، إلا أنه حسب في العد مسند أبي يعلى، ومسند ابن راهويه، ولم يحسبهما ابن حجر، وقد ألف البوصيري كتابه مشتملا على الأسانيد ثم جرده وسماه «مختصر الإتحاف...»، وقد كتب الكتابان في عصر واحد، فقد أخذ البوصيري عن ابن حجر، كما تتلمذ كلاهما على الحافظ العراقي، وفرغ البوصيري من الإتحاف سنة 823هـ، وأتم مختصره سنة 832هـ، ويرجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي محقق

المطالب أن البوصيري اطلع على المطالب، ونقل منه دون عزو إليه، ويلحظ في الإتحاف الإكثار من بيان درجة الحديث، بخلاف ابن حجر، فذلك عنده أقل[6].

8 - «الجامع الصغير» للحافظ جلال الدين السيوطي «ت911هـ»:

جمع فيه من الأحاديث القولية الوجيزة مرتبة على حروف المعجم ما بلغ «10031» وفقا لطبعة «الجامع» المطبوعة مع «فيض القدير».

وقد أضاف إليه السيوطي زيادة عدها بعضهم فبلغت «4440».

9 - وقد ضم الجامع وزيادته الشيخ يوسف النبهاني في كتاب واحد مرتب حسب الحروف وسماه «الفتح الكبير»، ومعنى هذا: أن الكتاب يضم 14471 من الأحاديث، وهو الذي عمل العلامة ناصر الدين الألباني على تمييز صحيحه من ضعيفه، في كتابين من عدة مجلدات: أحدهما للصحيح، والآخر للضعيف، وقد بلغ عدد الصحيح «8058»، وبلغ عدد الضعيف «6469» ط. المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت.

10 - «جمع الجوامع» للسيوطي أيضا:

ويسمى كذلك «الجامع الكبير» جمعه من نحو ثمانين كتابا من كتب السنة، وقد ضمنه قسمين من الأحاديث: الأول يشمل الأحاديث القولية، وقد رتبها على حروف المعجم كالجامع الصغير، والثاني: لأحاديث الأفعال، ويشمل الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قول وفعل، أو سبب، أو مراجعة، أو نحو ذلك.

---

(6) وقد نشر هذا الكتاب محققا، نشرته مكتبة الرشد.

وقد رتب هذا القسم على مسانيد الصحابة، وكان «مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر» قد شرع منذ سنوات في نشر الكتاب، وأصدر منه عدة أجزاء صغيرة تباع للشعب، وأثار بعض كبار العلماء ضجة حول نشر الكتاب، لما فيه من أحاديث منكرة وموضوعة، ترتب عليها توقف إصداره فترة.

وقد نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب «جمع الجوامع» مصورا من مخطوطة دار الكتب المصرية، بتوجيه الأستاذ الدكتور/حسن عباس زكي المستشار الاقتصادي لأمير دولة الإمارات العربية المتحدة، ووزير الاقتصاد سابقا في مصر.

11 - «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»:

لعلامة الهند المحدث علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بـ المتقي «ت975»، جمع فيه الجامع الصغير وزيادته، مضافا إليه ما بقي من قسم الأقوال من جمع الجوامع، ثم قسم الأفعال منه، مرتبا ذلك كله على الأبواب الفقهية، على طريقة جامع الأصول، ولهذا قال بعض العلماء: إن للسيوطي منة على العالمين، وللمتقي منة عليه، أي: بترتيب كتابيه على الأبواب.

هذا وقد بلغ عدد أحاديثه «46624» وفقا لطبعة مؤسسة الرسالة، وهي مصورة عن طبعة حلب، وهو يعد بهذا أكبر مجموعة حديثية، ولكن فيه تكرار كثير، وخلط بين الصحيح والضعيف، والمقبول والمردود.

12 - «الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور»:

للعلامة عبد الرؤوف المناوي، شارح الجامع الصغير، وصاحب الكتب

الحديثية العديدة «ت1031هـ»، جمع فيه نحو ثلاثين ألف حديث «30000» في ثلاثة مجلدات كبار، جلها من خارج الكتب الستة، وعقب كل حديث بيان رتبته من صحة أو حسن أو ضعف بالتصريح لا بالرمز.

وذكر من البواعث على تأليفه: أن الحافظ الكبير الجلال السيوطي ادعى أنه جمع في كتاب «الجامع الكبير» الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، قال: «وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا أكثر، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر».

وقد رتب الكتاب على حروف المعجم، لكونه أسهل في الكشف، كما قال، وقد نشر الكتاب بالقاهرة بنفس الصورة التي نشر بها «الجامع الكبير» أي: مصورا عن مخطوطة بدار الكتب المصرية، وباهتمام الأستاذ حسن عباس زكي، جزاه الله خيرا.

* * *

الموسوعة الحديثية المنشودة

هذه محاولات قديمة لجمع السنة في ديوان واحد، أو موسوعة واحدةولكن يؤخذ عليها آفة مشتركة، وهو تجريدها من الأسانيد، مع الجمع بين المقبول والمردود من الحديث، بل إن بعضها فيه الشديد الضعف والمنكر والموضوع، وبعضها لم يبين فيه درجة الحديث تصحيحا وتضعيفا، كما أن البعض الآخر الذي اشتمل على هذا البيان من حيث التصحيح والتضعيف، لم يسلم من انتقاد وتعقب؛ لاختلاف وجهات النظر من ناحية، ولدخول الوهم والخطأ على الإنسان مهما علا كعبه في العلم من ناحية أخرى.

ومما أخذ عليها كذلك عدم الاستيعاب، وأن تبويبها لم يعد مناسبا لعصرنا، وسبب هذا يرجع إلى أن هذه المبادرات الكبيرة كلها جهود فردية، وعمل الفرد - إذا لم يراجع ويناقش - لا يسلم من القصور والآفات، ثم إنها كتبت في زمن غير زمننا.

ولهذا كنا في حاجة إلى موسوعة عصرية تقوم بجهود جماعية، يشترك فيها أهل الاختصاص والخبرة في العالم الإسلامي بالرأي والمشورة، إذا لم يسعفهم الاشترك بالعمل والجهد، ويستخدم فيها ما وصل إليه عصرنا من إمكانات علمية وعملية؛ لتحقيق أهداف علمية وتربوية وتشريعية ودعوية تحتاج إليها أمتنا الكبرى - أمة الإسلام - في مطالع قرنها الهجري الجديد، بل تحتاج إليها البشرية - على تعدد أديانها وأجناسها ولغاتها - لتوازن بين ما كسبته من نتاج العلم، وما تتطلع إليه من رحيق الإيمان.

والمسلمون قد اتجهوا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري إلى عمل موسوعة للفقه الإسلامي، وقامت جهود مشكورة لذلك في دمشق ثم في مصر، ثم في الكويت، وصدرت من موسوعة مصر عدة مجلدات «ستة عشر مجلدا»، كما صدر من موسوعة الكويت عدة أجزاء في طبعة تمهيدية، ثم صدر من الطبعة الأساسية ثمانية وثلاثون جزءا، وهم يتجهون اليوم في مطالع القرن الخامس عشر، إلى عمل موسوعتين مهمتين:

1 - موسوعة للحديث النبوي: وهو ما اضطلع به - بعون الله وتوفيقه - مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر، ثم نازعه مهمته مراكز ومؤسسات أخرى مضت شوطا بعيدا.

2 - موسوعة للحضارة الإسلامية: بدل الموسوعة «دائرة المعارف» التي كتبها المستشرقون بما فيها من أغلاط ومغالطات وقصور، وقد تبناها أخيرا المجمع الملكي الأردني لبحوث الحضارة الإسلامية.

وقد نص القرار الأميري في قطر بإنشاء مركز بحوث السنة والسيرة على أن من مهامه إعداد موسوعة للحديث النبوي تضم صحاح الأحاديث محققة، مبوبة، مفهرسة، مخرجة إخراجا عصريا مشوقا، معلقا عليها بما يوضح المفاهيم، ويدفع الشبهات والمفتريات.

وقد حدد هذا القرار هدف الموسوعة وإطارها، فليست موسوعة لكل الأحاديث ما يقبل منا وما يرد، بل للصحيح والحسن، وليست موسوعة للمختصين فقط من المشتغلين بعلوم الحديث، بل هي لكل مثقف مسلم في عصرنا، فهي موسوعة للمسلمين في القرن الخامس عشر الهجري، ويجب

أن يراعى ذلك في تبويبها، وشرحها والتعليق عليها، وإخراجها، وفهرستها، بحيث تخدم مسلم هذا العصر، وتأخذ بيده نحو فهم سليم للإسلام ومقوماته وخصائصه، وأهداف ووسائله، وأصوله ومصادره.

عناصر المنهج المقترح للموسوعة:

وفي ضوء هذا أتقدم بمنهج مقترح للموسوعة المنشودة يتضمن العناصر التالية:

أولا: التصنيف على أساس موضوعي:

يقوم ترتيب الموسوعة على أساس التصنيف الموضوعي للأحاديث، كما هو منهج مالك والبخاري ومسلم وسائر أصحاب الكتب الستة وابن الأثير في «جامع الأصول»، والهيثمي في «مجمع الزوائد»، وغيرهم.

وليس على أساس الترتيب المعجمي لأوائل الأحاديث، كما هو منهج السيوطي في جامعية الكبير والصغير.

وإنما رجحنا الطريقة الأولى: لأنها تعطينا تعاليم السنة في الموضوع الواحد مجتمعة مرتبة في موضع واحد، مما يسهل على الباحث الرجوع إليها بأيسر جهد، بخلاف الطريقة الثانية، فإنه محتاج إلى تتبعها في كل أجزاء الموسوعة، وفي هذا عناء كبير ولهذا رأى علماء بعد السيوطي حاجة كتابه «الجامع الكبير» إلى ترتيب جديد لأحاديثه حسب الأبواب والموضوعات، فقام بذلك العلامة المتقي الهندي، وذلك في كتابه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» كما ذكرنا من قبل.

كما أثنى العلماء في عصرنا على عمل الشيخ الجليل أحمد عبد الرحمن

البنا في ترتيبه لمسند الإمام أحمد على الأبواب، الذي سماه «الفتح الرباني»، وصدر في ثلاثة وعشرين مجلدا.

وأما من احتاج إلى الكشف عن حديث معين في الموسوعة، فستهديه فهارسها المتنوعة بسهولة، إن شاء الله، كما سيتضح فيما بعد.

كيف يتم التصنيف الموضوعي؟

ولكن كيف يتم التصنيف الموضوعي؟ وهل نلتزم طريقة أحد من علمائنا السابقين، أم نتخذ طريقة خاصة؟

هنا أرى أن نقسم الموسوعة إلى أقسام كبرى، ثم يجزأ كل قسم منها إلى موضوعات، أو كتب، بتعبير المحدثين والفقهاء القدامى - ثم يقسم كل كتاب أو موضوع إلى أبواب وفصول يوضع داخل كل باب منها جملة من العناوين الجزئية، تجمع محتوياته، وتعبر عنها بوضوح كاف.

والأقسام الأساسية الكبرى في نظري هي ما يلي على الترتيب:

1 - السيرة النبوية، وبها يجب البدء؛ لأنها مدخل الإسلام.

2 - مصادر العلم بالإسلام، ومنها يعرف الإسلام.

3 - العقائد: «الإيمان بالله وملائكته، وكتبه ورسله واليوم الآخر» وهي أساس البناء كله.

4 - العبادات، وهي أركان الإسلام وشعائره العظمى، ويلحق بها الأذكار والأدعية والتلاوة ونحوها.

5 - الأخلاق والسلوك في الجانب الرباني والجانب الإنساني، وهي ثمرة

العقائد والعبادات.

6 - الآداب: «أدب الأكل والشرب، والجلوس، والمشي، والتحية، والتزاور، وغيرها»، وهي المكملة للثلاثة اسابقة، والمجملة للحياة الإسلامية.

7 - الأسرة المسلمة - وهي الأسرة الممتدة الواسعة - وهي أساس المجتمع الكبير.

8 - المجتمع المسلم: وهو الذي تتجلى فيه الحياة الإسلامية، والقيم الإسلامية، من الإخاء والعدل والتكافل والمساواة والحرية... إلخ، بحدودها وضوابطها الشرعية.

9 - الدولة المسلمة: وهي المسئولة عن المجتمع المسلم توجيها، وتشريعا، وحماية، وعن تبليغ دعوة الإسلام للعالم، وتشمل نظام الحكم، وأسس السياسة الشرعية، والجهاد، والعلاقات الدولية، ونحوها.

10 - الاقتصاد والمعاملات المدنية والمالية.

11 - الجرائم والعقوبات «الحدود والقصاص والتعزير».

12 - متفرقات: التاريخ - المناقب - التعبير - الفتن - الرقائق، وغيرها.

وبعد هذا التقسيم الأساسي تجزأ الأقسام إلى كتب أو موضوعات رئيسة، فالسيرة مثلا تقسم إلى ثلاثة كتب:

1 - حياته صلى الله عليه وسلم: من الميلاد إلى البعثة، ومن البعثة إلى الهجرة، ومن الهجرة إلى الوفاة.

2 - شمائله وهديه صلى الله عليه وسلم - في علاقته بربه، وعلاقته بأسرته،

وعلاقته بصحبه: داعية ومعلما وصديقا ورئيسا وقائدا، وفي علاقته بأعدائه المجاهرين والمنافقين في السلم والحرب... إلخ.

3 - دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم - وما أظهر الله على يديه من معجزات، وما سبقه من مبشرات وإرهاصات.

وهكذا الأقسام الأخرى من عقائد، وعبادات، وأخلاق، وآداب، ومعاملات... إلخ.

تبوب قبل البدء في العمل، ويفرع كل باب إلى عناوين تفصيلية، يستعان في وضعها بكتب الأحاديث نفسها، وكتب الفقه والتصوف والآداب وغيرها، لكي يوضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث المنتقاة.

وقد توضع عناوين جديدة فيما بعد، تلهم بها الأحاديث نفسها، مما لا يدخل تحت العناوين الموجودة، وإنما يدخل تحت العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية الحديثة، وهو ما عني به صديقنا الاستاذ الدكتور همام سعيد في عمان، واعتقد أنه قطع فيه شوطا.

وعند العمل يخصص كل قسم من هذه الأقسام الكبيرة في الموسوعة، ملف كبير تحفظ فيه أحاديثه.

كما يخصص لكل موضوع في هذه الأقسام ملف أصغر أو أكثر، يضم محتوياته وعناوينه المختلفة.

ويخصص لكل حديث بطاقة أو ورقة تقسم قسمين: أعلى وأسفل.

ففي الأعلى «الصلب» يكتب متن الحديث مضبوطا بالشكل، وبخاصة ما

يحتمل الغلط في آخره أو في بنيته، ومع المتن من أخرجه من أصحاب الكتب، ومن رواه من الصحابة.

وفي الأسفل «الحاشية» يكتب سند الحديث وتخريجه، وتفسير غريبه، وما لا بد منه من شرح، أو استنباط حكم، أو دفع شبهة... إلخ، وذلك ببنط أصغر.

ويستعان في حفظ هذه المواد وتصنيفها بما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وأدوات، وخصوصا الحاسب أو الخازن الإلكتروني، الذي سماه أخونا الدكتور عبد العظيم الديب بحق: «حافظ عصرنا»، فهو يقوم اليوم مقام «حفاظ الحديث» الذين اشتهر بهم تاريخنا العلمي، وكانوا آية من آيات الله في الحفظ والوعي والاستيعاب.

ثانيا: موسوعة للصحيح والحسن من الحديث فقط:

تضم الموسوعة الصحيح والحسن من الحديث فقط، إذ هما اللذان يحتج بهما.

وتؤخذ منهما الأحكام، وتعرف في ضوئهما هداية الله تعالى، وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم.

أما الضعيف: فلا يدخل في صلب الموسوعة، وإن احتج به من احتج، إذا تبين ضعفه لأئمة الصناعة الحديثية، ولا بأس بذكره، أو الإشارة إليه في الحاشية، ولا سيما إذا كان قد حسنه أو صححه بعض العلماء، أو كان ضعفه خفيفا، وقد يحتمل التحسين، وكذلك إذا كان مما احتج به بعض أئمة الفقه، أو كان مما اشتهر في الكتب أو على الألسنة، بل قد يذكر الموضوع، وما لا أصل له، إذا كان بهذه المثابة من الشهرة، تنبيها على حاله، وتحذيرا من

الاغترار باشتهاره.

والاكتفاء بالصحيح والحسن هو منهج الموسوعة في كل جوانب الإسلام، ما يتعلق بالعقائد، وبالأحكام والحلال والحرام، وما يتعلق بالترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، كما هو مذهب جماعة من المحققين، وكبار الأئمة، مثل: يحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وابن العربي، وابن تيمية، والشاطبي، وغيرهم، وإن تساهل غيرهم فأجازوا العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، أخذا بما روي عن بعض السلف مثل: ابن حنبل، وابن مهدي، وغيرهما، أنهم قالوا: «إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في الترغيب والترهيب والفضائل تساهلنا».

ويبدو عند التحقيق أن تساهلهم لا يعني الأخذ بالضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل في اصطلاحهم، وهو ما سمي الحسن فيما بعد، كما بين ذلك المحققون.

على أن الذين تساهلوا في رواية الضعيف، أو العمل به اشترطوا شروطا ثلاثة نقلها السيوطي، عن شيخه الحافظ ابن حجر، وهي:

1 - أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد بحديث من الكذابين أو المتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، وهذا شرط متفق عليه.

2 - أن يكون مندرجا تحت أصل عام، فيخرج ما كان مخترعا من أساسه، فلا يكون له أصل بتاتا.

3 - ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لئلا ينسب

إليه ما لم يقله.

وهذه الثلاثة تضم إلى الشرط السابق، وهو أن يكون في فضائل الأعمال والرقائق ونحوها، لا في إثبات الأحكام، وبيان الحلال والحرام.

وشرط آخر، وهو: ألا يقال فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يقال: روي عن.. أو ورد. أو نحو ذلك.

والذي أراه للموسوعة ألا تدخل في صلبها أقل من الحسن، حتى في مجال المواعظ والفضائل، والترغيب والترهيب، وذلك لعدة أسباب، منها:

1 - أن في الصحيح والحسن ما يغني عن الضعيف والحمد لله، فلماذا الاستكثار بالضعيف، وعندنا ثروة من غيره؟

2 - أن هذه الشروط - التي اشترطها من أجازوا الضعيف - لا تراعي في التطبيق عادة عند من يروون الضعيف، فهم يسوون بين ما كان ضعفه شديدا جدا، وما كان ضعفه خفيفا مقاربا، ويقولون في هذا وذلك: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تحذير العلماء المحققين من استعمال مثل هذه الصيغة، إلا فيما ثبت من الأحاديث.

3 - أن هذه الأحاديث وإن كانت لا تثبت حكما، ولا تتضمن تحليلا ولا تحريما، كثيرا ما تتضمن مبالغات يرفضها العقل الصريح، ويردها الدين الصحيح أوتلفظها اللغة العربية السليمة، وكثيرا ما تخل هذه المبالغات بالنسب والمراتب الشرعية للأعمال والتكاليف، فتعطي عملا أكبر من حجمه أو قيمته، على حساب ما هو أكبر منه وأهم، وفي هذا خلل واضح بفقه الأولويات.

وقد ضربت أمثلة لذلك في كتابي «ثقافة الداعية» ص76 فلتراجع[7].

ثالثا: معايير لتمييز المقبول من المردود:

ولكن ما هي المعايير التي يحتكم إليها لتمييز الصحيح والحسن من غيرهما مع كثرة الاختلاف في ذلك بين المتشددين والمتساهلين، وتعارض المنقول أحيانا عن المعدلين والمجرحين؟

وهنا نضع جملة من القواعد أو المعايير، ينبغي أن نسلم بها، ونصطلح عليها؛ لتكون أساس الانتقاء لأحاديث الموسوعة:

1 - فما رواه الصحيحان أو أحدهما فقد جاز القنطرة، لتلقي الأمة لهما بالقبول... ولا يبحث فيه، إلا إذا كان مما انتقد عليهما، أو على أحدهما متنا أو سندا، أو بدت لأهل العلم في عصرنا فيه علة فادحة، فتبين وتبحث، في ضوء منهج علمي قويم، وهي أحاديث محدودة.

2 - وأما ما رواه غيرهما: فما صححه أو حسنه أئمة هذا الشأن ولم يخالفهم غيرهم، ولم تظهر لمن بعدهم فيه علة، أو وهم، فهو في موضع القبول.

وإنما قيدت قبول تصحيح الأئمة لما عدا الصحيحين بأن لا يخالفهم غيرهم، وألا تظهر لمن بعدهم فيه علة أو وهم، لما ثبت أنه قد يصحح بعض الأئمة أو يحسن بعض الأحاديث لبعض الرواة، ولا يوافقه غيره، مثل: تحسين الترمذي - بل تصحيحه أحيانا - لحديث كثير بن عبد الله بن عوف - وهو مجروح عند جمهور أئمة الحديث - ولعدد من الرواة المضعفين عند

---

(7) وانظر : ما كتبناه عن ذلك في مقدمة كتابنا : «المنتقى من الترغيب والترهيب » وكتابنا «كيف نتعامل مع السنة النبوية؟».

غيره.

ومثل ذلك: تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لأحاديث كثيرة، هي ضعيفة عند غيرهما، بناء على توثيقهما لرواة لم يوافقهم أكثر الأئمة على توثيقهم، ولا سيما أن لابن حبان منهجا خاصا في التوثيق انفرد به، لم يرضه الكثيرون من أئمة هذا الشأن، لما يحمله من تساهل ملحوظ، بإدخال كثير من المجهولين عند غيره في الثقات.

ومن المشهور المعروف هنا: تصحيحات الحاكم في «المستدرك»، فقد ثبت تساهله وسعة خطوه فيها، مما أخذه عليه كبار الحفاظ النقاد، وتعقبه فيها الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك، ولهذا حرص أهل العلم على نقل موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم، أو رده له، وإن لم يسلم هو الآخر من أوهام وتساهل في مواضع كثيرة.

ولهذا يلزم تتبع ما قالوه عن الحديث في مظانه، حتى تتوافر عندنا الثقة بصحة الحديث أو حسنه وسلامته من الشذوذ والعلة، وكذلك من الخطأ والوهم، وهو يعرض لكل إنسان، مهما عظم قدره في العلم.

وأما ما اختلف في درجته أئمة هذا الشأن، فلا بد من البحث في سنده ومتنه، على أضواء قواعد علم الجرح والتعديل، لبيان درجته، من صحة أو حسن أو ضعف.

ومثل ذلك - بل من باب أولى - ما لم ينص أهل الاختصاص على درجته من حيث القبول والرد.

فما كان رواته ثقات ولم يظهرفيه انقطاع، وسلم من الشذوذ والعلة في

سنده ومتنه، فهو صحيح أو حسن، حسب مرتبة الرواة في الضبط والإتقان.

وما كان فيه راو ضعيف أو مبهم، أو كان فيه انقطاع، أو شذوذ، أو علة في متنه أو سنده، فهو مردود، محكوم عليه بالضعف، وإن كان الضعف نفسه يتفاوت شدة وخفة.

ومن المقرر المعلوم أن النص على ضعف حديث بسند معين: لا يعني ضعفه بالإطلاق، فقد يكون المتن مرويا من طريق أو طرق أخرى قوية، عن هذا الصحابي، أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن ينص الحفاظ على أنه لم يرو بغير هذا السند.

والمهم هنا: أن يقوم بهذا الأمر «جماعة» علمية متفاهمة متعاونة فيما بينها، وأن تراجع عملهم لجنة من كبار العلماء، تجمع بين الحديث والفقه، وبين أصالة التراث، ونظرات العصر، وبين صحيح المنقول وصريح المعقول.

ومعنى هذا: أن من حق العلماء في هذا العصر أن يصححوا أو يحسنوا من الأحاديث ما لم ينص عليه الأئمة السابقون، ما داموا أهلا لذلك بتبحرهم، وقوة معرفتهم، وسعة آفاتهم، كما أن لهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام منها ما يلائم عصرهم، مما يحقق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، وإن لم يسبقهم إليه إمام متبوع، ولا حرج على فضل الله، ولا نحجر ما وسع الله، خلافا لمن قال يوما بسد باب الاجتهاد في الفقه، وباب التصحيح في الحديث.

ونحن بذلك نخالف الحافظ تقي الدين ابن الصلاح صاحب «المقدمة» المشهورة في «علوم الحديث»، فقد ذهب فيها إلى أن التصحيح مقصور على

المتقدمين من علماء الأمة، وليس للمتأخرين أن يستقلوا به.

بل نحن مع المحققين، الذين خالفوه في هذه القضية، نظريا وعمليا، فصححوا وحسنوا وضعفوا.

والحق أنه لا سلف لابن صلاح فيما ذهب إليه، ولا دليل معه، والمدار على الأهلية، وقد يوجد في عصرنا نحن من الوسائل ما لم يكن مثله ميسورا للسابقين[8].

قضايا خلافية لا بد من حسمها:

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى بعض القضايا التي تتفاوت فيها الأنظار، ويؤدي عدم وضوح الرؤية فيها إلى بلبلة واضطراب في معايير التصحيح والتضعيف.

تعدد الطرق الضعيفة هل يقوي الحديث؟

من ذلك: قضية «تعدد الطرق الضعيفة للحديث»، وهل توصل إلى الصحة أوالحسن المحتج به أم لا؟

فالشائع عند الكثيرين: أن كثرة الطرق يقوي بعضها بعضا، بحيث ترتقي

---

(8) على أني أعتقد أن نطاق التصحيح للمتأخرين والمعاصرين: محدود فيما لا يضيف واجبات جديدة، أو محرمات جديدة، فإن الله قد أكمل هذا الدين، وأتم به النعمة على الأمة، واستقرت أصوله وتعاليمه الأساسية بما فيها من فرائض مأمورة، أو محرمات محظورة، فلا مجال للزيادة عليها، أو النقص منها، ولكن مجال التصحيح هنا في تقوية بعض الآراء على بعض، في الأمور المختلف فيها، وفي تصحيح بعض المفاهيم الجزئية، أو تأكيد بعض الإرشادات الفرعية، في إطار «الثوابت» التي أجمعت عليها الأمة في ضوء محكمات القرآن والسنة.

بالحديث إلى درجة الاحتجاج به.

بل بالغ بعضهم في جمع هذه الطرق الضعيفة الواهية لبعض الأحاديث، وركب في ذلك الصعب والذلول، واجلب بخيله ورجله، ليخرج في النهاية بنتيجة غريبة، هي: أن الحديث متواتر!! برغم أن طرقه كلها ليس فيها طريق واحد صحيح، ولا خرجه واحد من الشيخين.

ولا ريب أن هنا قدرا متفقا عليه، وقدرا مختلفا فيه.

فالمتفق عليه أن ما كان ضعفه لفسق أحد رواته، أو اتهامه بالكذب، أو نحو ذلك، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن التأثير فيه.

وأما إذا كان الضعف لإرسال، أو تدليس، أو جهالة رجال، فإنه يزول بمجيئه من وجه آخر سالم من سبب الضعف المذكور، ويرتقي به.

وكذلك إذا كان للمتن شاهد أو أكثر، سالم من الضعف، من حديث راو آخر من الصحابة.

وأما ما ليس كذلك بأن كان الضعف، لعدم توافر شرط ضبط الراوي، لقلة حفظه، أو كثرة غلطه، ونحو ذلك، فهذا هو الذي اختلفوا فيه، وتساهل بعضهم فقواه بكثرة الطرق بإطلاق، وهو ما نخالف فيه، فمجرد تعدد الطرق الضعيفة وكثرتها، دون اعتبار آخر، لا يرتقي بها إلى القوة بإطلاق.

وها نحن نرى مثل البخاري ومسلم، لا يصحح أحدهما حديثا لمجرد وروده من عدة طرق.

ونرى الترمذي يضعف الحديث مع أن في الباب أحاديث مثله عن عدد من الصحابة.

ونرى مثل ابن الجوزي يذكر في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» الحديث عن جمع من الصحابة، بعدد من الطرق، ويضعفها جميعا، ولا يقوي بعضها ببعض.

ونرى الفقهاء يردون الحديث المروي بسند ضعيف، ولا يبحثون: هل روي من طرق ضعيفة أخرى يقوى بها أو لا؟

بل تراهم يردونه ولا يقولون به، وهم يعلمون أن له العديد من الطرق التي لا تبلغ طريق منها بمفردها درجة الاحتجاج، وكثيرا ما نجدهم يقولون هذه العبارة: ورد من عدة طرق، وكلها لا تسلم من مقال.

خذ مثلا حديثا مثل: «**لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى**»، فقد رواه: حم، د، ت في «العلل»، جه، قط، ك، هق، وابن السكن من حديث أبي هريرة، وصححه الحاكم، وتعقبوه في تصحيحه، وقد روي من حديث أبي سعيد، وسعيد بن زيد، وعائشة، وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس. وبعضها جاء من أكثر من طريق... ومع هذا لم يرق الحديث عند جمهور الفقهاء: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ورواية عن أحمد إلى درجة الصحة، أو الحسن الذي يؤخذ منه وجوب التسمية في الوضوء، بل روي عن أحمد: أنه سئل التسمية فقال: لا أعلم فيه حديثا صحيحا، وروي عنه: ليس فيه شيء يثبت، وقال البزار: كل ما روي في هذا الباب فليس بقوي، وقال العقيلي: الأسانيد في هذا الباب فيها لين.

وقد أطال الحافظ الزيلعي في تخريج الحديث وبيان طرقه في «نصب الراية»، وكذلك الحافظ ابن حجر في «التلخيص»، والنتيجة: أن كثرة الطرق وتعددها لم ترق بالحديث إلى درجة الاحتجاج به عند جمهور الأئمة.

ولو أردنا أن نضرب الأمثلة لطال بنا القول.

ولهذا أرى أن الحديث الضعيف لا يتقوى بكثرة الطرق إلا بقيود، منها:

1 - أن يكون ضعفها مقاربا، قابلا للانجبار أو محتملا للتحسين.

2 - ألا ينشئ حكما مستقلا من الأحكام الشرعية، وخصوصا: الإيجاب والتحريم.

3 - ألا يعارضه معارض معتبر من نصوص الشرع أو مبادئه العامة، أو حكم العقل والعلم ونحوها.

ومثال المعارض المعتبر: ما ذكره الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» بعد أن ساق حديثا ف شأن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة اصحاب الشورى، قال: «وقد روي من غير ما وجه، ومن حديث جماعة من الصحابة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يدخل الجنة حبوا لكثرة ماله. ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن، ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**نعم المال الصالح للرجل الصالح**»، فأنى تنقص درجاته في الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره، إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق. والله أعلم».

نعم، إنه يتساهل في أحاديث المواعظ والرقائق، والترغيب والترهيب، ما لا يتساهل في غيرها من أحاديث العقائد والأحكام ونحوها، ولكن ليس إلى حد قبول الضعيف بإطلاق.

اختلاف علماء الجرح والتعديل:

ومن القضايا المهمة: قضية اختلاف علماء الجرح والتعديل في بعض الرواة بناء على الموازين الخاصة لكل منهم، وعلى ما بلغه من معلومات عن الرواة في عدالته أو ضبطه.

وهنا ينبغي أن نرجع إلى ما وضعوه أنفسهم من ضوابط، مثل:

1 - يقدم الجرح على التعديل، إذا كان الجرح مفسرا ومعتدا به، صادرا من أهله.

2 - يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر، والجرح غير مفسر.

3 - إذا تعادلت كفتا الميزان بين المعدلين والجارحين، وكان كل منهما غير مفسر، فلا بد من مرجح، مثل: النظر في منزلة المعدلين والجارحين، فمن عدله البخاري مثلا وجرحه النسائي، قدم تعديل البخاري، أو النظر في مراتب الجرح والتعديل، فإذا كان من عدله جعله في المراتب العليا للتوثيق، ومن جرحه جعله في آخر مراتب الجرح، رجح التعديل، والعكس بالعكس، إلى غير ذلك من المرجحات، كالنظر في مرويات الراوي، والحكم عليه من خلالها.

ومن لا توجد له ترجمة في كتب الرجال، فهو مجهول، وحاله محمول على الضعف، حتى يعرف ويوثق.

ولا بد من التنبيه على وجوب الانتفاع بكل الكتب التي تعرضت لبيان درجة الحديث في مختلف العصور، أو تعرضت للرجال توثيقا أو تضعيفا، من عصر مالك وابن معين إلى عصر المزي والذهبي وابن حجر ومن بعدهم.

لا يكتفي فيها بمؤلف عن مؤلف، ولا بكتاب عن كتاب، ولا بنوع عن نوع، ولا بمطبوع عن مخطوط، بل يستفاد منها جميعا، على اختلاف مناهجها، وتفاوت مصنفيها في التشدد والتساهل، مما أفرد للثقات، أو للضعفاء والمجروحين، أو جمع بينهما، ومما خصص لرجال بعض الكتب كالصحيحين، أو الكتب الستة، مثل: «الكمال» للحافظ عبد الغني، و«تهذيب الكمال» للمزي، و«تهذيبه» و«تقريبه» لابن حجر، و«تذهيب الكمال» للذهبي، و«خلاصته» للخزرجي، ومثل ذلك رجال «الموطأ»، ورجال «مسند أحمد»، ورجال الأربعة «أئمة المذاهب المتبوعة»، ورجال «المشكاة»، وغيرها.

ومن ذلك الكتب الخاصة بالتخريج كـ «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، و«التلخيص في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير» لابن حجر، و«تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي، وغيرها.

ومنها: كتب الضعيف والموضوع، كـ«الموضوعات» لابن الجوزي، و«العلل المتناهية» له، و«تلخيصه» للذهبي، و«المنار المنيف» لابن القيم، و«اللآلئ المصنوعة» للسيوطي، و«موضوعات القاري»، والشوكاني، وابن عراق، وغيرهم.

ومنها: كتب الأحاديث المشتهرة - للزركشي، وابن حجر،والسيوطي، والسخاوي، وابن الديبع، والعجلوني، وغيرهم

ومنها : كتب الشروح، كـ«فتح الباري»، و«عمدة القاري»، وغيرهما من شرح البخاري، وشرح النووي وعياض والقرطبي وغيرها من شروح مسلم، وشروح «الموطأ»، للباجي، والزرقاني، السيوطي، والدهلوي، وشروح «السنن» للخطابي، وابن العربي، والسيوطي، والكاندهلوي، وغيرهم، وشروح «المشكاة»، و«الجامع الصغير»، وشروح كتب الأحكام: كـ«سبل السلام»، و«نيل الأوطار»، وغيرها.

كما يستفاد بما كتبه كبار العلماء المحدثين والمعاصرين، مثل: رشيد رضا، وأحمد شاكر، واللكنوي، والكشميري، والكوثري، والمباركفوري، والألباني، والمعلمي، والأعظمي، وأبو غدة، والأرناؤوط، وغيرهم، دون تعصب لمذهب معين، ولا تقديس لشخص معين، ولا انغلاق على مدرسة واحدة، وإهمال ما سواها، بل يستفاد من الجمع في علمية وموضوعية محايدة.

على أن تطبق القواعد التي وضعها الأئمة في أصول الحديث، وأصول الفقه، وما اختلف فيه من القواعد، ولم يعرف فيه الرأي الصحيح، أو الراجح، يكون مجالا للبحث والاجتهاد، والأولى أن يحسم فيها الأمر بترجيح رأي معين، ليسير العمل على ضوئه، مثل: اختلافهم في الحديث المرسل والاحتجاج به، وإلى أي حد... واختلافهم في زيادة الثقة، وهل هي مقبولة بإطلاق أو بقيود معينة؟ ومن ذلك ما روي مرسلا وموصولا، وما روي موقوفا ومرفوعا: أيها يرجح؟

العناية بنقد المتون مع الأسانيد:

وإذا كنا نريد لموسوعتنا أن تكون موسوعة عصرية حقا، فيجب أن لا نغمض أعيننا عن اتجاه عصرنا، الذي يركز على العناية بـ«نقد المتون» أكثر من عنايته بنقد الأسانيد، وهو ما يسمونه «النقد الداخلي للنص».

ومن المعلوم: أن هناك أشياء ومعارف كانت مقبولة ومسلمة في العصور السالفة عند الأمم كافة، أصبحت مرفوضة لدى العقل المعاصر الذي غدا يملك التلميذ فيه من المعارف العلمية في الطبيعيات والرياضيات والقوانين الكونية ما لم يكن يعرفه أكبر الفلاسفة في القرون الماضية.

وفي ضوء عزلة المجتمعات القديمة بعضها عن بعض: كانت تروج مفاهيم وقيم لدى كثير من الناس، الذين كانوا يعادي بعضهم بعضا، بل يحارب بعضهم بعضا، وهذه المفاهيم القديمة لم تعد رائجة اليوم في عصر أصبح فيه العالم «قرية كبرى»، كما عبر بعض الأدباء، وأنا أقول: إنه أصبح قرية صغرى؛ لأن القرية الكبرى لا يعلم الناس في شرقها ما يجري في غربها، إلا بعد يوم أو يومين، ونحن نتابع ما يجري الآن في أنحاء العالم أثناء وقوعه لحظة بلحظة.

ومن هنا كان لزاما علينا: أن ننظر في بعض الأحاديث التي قبلها السابقون، ولم يعد يقبلها منطق الزمن، بل هي في الحقيقة لا يقبلها منطق الإسلام الصحيح، الذي يوازن بين العقل والنقل، ويجمع بين الأصالة والمعاصرة، والذي يؤمن به الراسخون في العلم من الحكماء والربانيين من علماء الأمة.

وليس معنى هذا: أن نركض وراء الأفكار المستوردة من الغرب أو الشرق، محاولين أن نلبسها عباءة إسلامية أو عمامة إسلامية، وأن نرفض من الأحاديث ما لا يوافقها، ونقوي من الضعيف ما يؤيدها، وأن تؤول النصوص الثابتة لتتفق مع الفكر الدخيل، الذي يتبع سنن اليهود والنصارى، شبرا بشبر، وذراعا بذراع.

ولكن الواجب هنا: أن نحتكم إلى «الثوابت الإسلامية» وإلى منطق الإسلام نفسه، المستند إلى أصول ومعايير قطعية، أثبتها النص الصحيح والعقل الصريح.

وأود أن أذكر هنا: أن عنايتنا بنقد متون الأحاديث لا يعني إغفال البحث في الأسانيد التي عني بها أئمتنا الأقدمون، بل نحن نعتمد في نقدنا على السند والمتن معا.

وقد تبين لي من خلال البحث والممارسة: أن كل متن يتوقف فيه العقل المعاصر، لا يخلو سنده من كلام فيه، ومن ثغرة يمكن الناقد أن يدخل منها، وخصوصا إذا رجع إلى الأئمة النقاد القدامى، مثل: ابن المديني، وابن معين، وابن مهدي، وأبي حاتم الرازي، والبخاري، وأمثالهم.

ولنضرب مثالا لذلك، فالمثال يتضح المقال.

حديث: «بعثت بين يدي الساعة بالسيف»**:**

روى الإمام احمد في «مسنده» قال: حدثنا محمد بن زيد - يعني: الواسطي - أخبرنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبي منيب الجرشي، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بعثت بالسيف، حتى يعبد**

الله وحده لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم».

الحديث رقم (5114) و(5115) من «المسند» بتحقيق: شاكر.

نظرة في الحديث من جهة إسناده:

ولنا في هذا الحديث نظرتان، نظرة فيه من جهة الإسناد، ونظرة فيه من جهة المتن.

وإذا نظرنا في إسناده وجدنا عددا من العلماء المعاصرين خرجوه، فلننظر ماذا قالوا؟

تخريج الشيخ أحمد شاكر:

قال الشيخ أحمد شاكر في تخريجه: إسناده صحيح، ابن ثوبان: هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، سبق الكلام عليه (3281) و(4968)، حسان بن اعطية المحاربي الدمشقي: ثقة، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وترجمه البخاري في «الكبير» (31/1/2)، أبو منيب الجرشي الدمشقي الأحدب: تابعي ثقة، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وترجمه البخاري في «الكنى» رقم (658)، الجرشي «بضم الجيم وفتح الراء وبالشين المعجمة»: نسبه إلى بني جرش، بطن من حمير.

قال: والحديث ذكر البخاري بعضه في الصحيح (6: 72) معلقا، قال: «باب ما قيل في الرماح، ويذكر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**جعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري**»».

وخرجه الحافظ في «الفتح» عن «المسند» من هذا الوجه، ثم قال: وأخرج أبو داود منه قوله: «**من تشبه بقوم فهو منهم**»، حسب، من هذا الوجه، وأبو منيب لا يعرف اسمه، وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: مختلف في توثيقه.

وأورد الهيثمي الحديث في «مجمع الزوائد» (49/6) وقال: رواه أحمد، وفيه عبد الرحمن بن ثابت، وثقه ابن المديني وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجال ثقات. انتهى.

ولما رجعت إلى الحديث رقم (3281) الذي سبق للشيخ شاكر فيه توثيق ابن ثوبان، وجدته قال عنه: قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال أيضا: لم يكن بالقوي في الحديث.

وقال أيضا: كان عابد أهل الشام.

وقال يعقوب بن شيبة: اختلف أصحابنا فيه، فأما ابن معين فكان يضعفه، وأما علي - يعني: ابن المديني - فكان حسن الرأي فيه، قال: ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، وقد حمل عنه الناس، ووثقه الفلاس ودحيم وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، واختلفت الرواية فيه عن ابن معين، فروي عنه أيضا أنه قال: صالح.

قال شاكر: والظاهر أنهم تكلموا فيه من أجل القدر، ومن أنه تغير عقله في آخر عمره، ولم يذكر البخاري ولا النسائي في الضعفاء، وصحح له الترمذي حديثا. انتهى.

هذا ما انتهى إليه العلامة الشيخ شاكر رحمه الله ، فقد صحح إسناد الحديث

برغم ما في الرجل من خلاف شديد حول توثيقه أو تضعيفه، والشيخ شاكر معروف بتساهله في التصحيح، فلا يكاد يوجد راو مختلف فيه إلا ووثقه واعتمده، وقول الإمام أحمد: أحاديثه مناكير يدل على أنه لم يضعفه من أجل القدر كما قال الشيخ.

وقد رأيناه نقل عن حافظين كبيرين ذكرا الحديث ولم يصححاه:

أحدهما: الحافظ نور الدين الهيثمي صاحب «مجمع الزوائد».

والثاني: الحافظ ابن حجر في «الفتح».

وكلاهما ذكر الحديث وذكر ما في رواية ابن ثوبان من خلاف، ومما يؤخذ على كلام الشيخ شاكر: أنه قال: ذكر البخاري بعضه في «الصحيح» معلقا، وكان ينبغي أن يقول: بغير صيغة الجزم، بل بصيغة التمريض والتضعيف، لأنه قال: ويذكر عن ابن عمر... إلخ.

تخريج الألباني:

وقد فتح الشيخ شاكر باب تصحيح هذا الحديث للمعاصرين، فنجد الشيخ ناصر الدين الألباني صححه في أكثر من كتاب له.

ففي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» ذكره برقم (2831) ذكر أنه صحيح، وأشار بالرجوع إلى كتابه «حجاب المرأة» (104)، و«الإرواء» (1269).

وبالرجوع إلى «الإرواء» أعني: «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل» وقد ذكر صاحب المنار الجزء الأخير من الحديث، وهو الذي أخرجه

أبو داود منه، وهو: «**من تشبه بقوم فهو منهم**». قال في تخريجه: صحيح. أخرجه أحمد (50/2، 92)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق2/92)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (1/150/7)، وأبو سعيد بن الأعرابي في «المعجم» (ق2/110)، والهروي في «ذم الكلام» (ق2/54)، عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرشي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بعثت بين يدي الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده، لا شريك له، وجعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري، ومن تشبه بقوم فهو منهم**».

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، يخطئ وتغير بآخره».

وقد علق البخاري في «صحيحه» (72/6) الجملة قبل الأخيرة، والتي قبلها[9]، ولأبي داود منه (4031) الجملة الأخيرة.

ولم يتفرد به ابن ثوبان، فقال الطحاوي في «مشكل الآثار» (88/1): «حدثنا أبو أمية حدثنا محمد بن وهب بن عطية ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية به».

قلت: وهذا إسناد رجال ثقات غير ابي أمية واسمه محمد بن إبراهيم الطرسوسي، قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق صاحب حديث يهم».

والوليد بن مسلم ثقة محتج به في «الصحيحين»، ولكنه كان يدلس تدليس

---

(9) ولكنه علقها بصيغة التضعيف لا بصيغة الجزم، مما يدل على ضعف الحديث عنده.

التسوية، فإن كان محفوظا عنه فيخشى أن يكون سواه.

وقد خالفه في إسناده صدقة، فقال: عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

أخرجه الهروي (ق1/54) من طريق عمر بن أبي سلمة، حدثنا صدقة به.

وصدقة هذا هو ابن عبد الله السمين الدمشقي وهو ضعيف.

وخالفهما عيسى بن يونس فقال: عن الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: فذكره.

أخرجه ابن أبي شيبة (1/152/7).

قلت: وهذا مرسل، وقد ذكره الحافظ في «الفتح» (72/6)، من رواية بن أبي شيبة عن سعيد بن جبلة مرسلا، لم يذكر فيه طاوسا وقال: «إسناده حسن».

كذا قال، ورجال ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن جبلة، وقد أورده ابن أبي حاتم (10/1/2) من رواية الأوزاعي عنه، وقال عن أبيه: «هو شامي»، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وهو على شرط ابن عساكر في «تاريخه»، ولم يورده فيه.

ثم أخرجه الهروي (1/54، 2)وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (129/1) من طريق بشر بن الحسين الأصبهاني ثنا الزبير بن عدي عن أنس بن مالك مرفوعا به.

قلت: وبشر هذا متروك متهم فلا يفرح بحديثه. انتهى.

وبهذا تبين لنا أن الحديث لم يأت من طريق واحدة صحيحة، متصلة، سالممة من النقد، وإنما صححه من صححه بطرقه، وكلها لا تسلم من مقال، ولم تكثر إلى درجة يقال: يقوي بعضها بعضا، عل أن التصحيح بكثرة الطرق - وإن لم يكن معروفا عند المتقدمين من أئمة الحديث - إنما يعمل به في القضايا اليسيرة، والأمور الجزئية البسيطة، لا في مثل هذا الأمر الذي يعبر عن عنوان الإسلام واتجاهه، هل بعث رسوله بالرحمة أو بعث بالسيف؟

تخريج الشيخ شعيب:

وأما الشيخ شعيب الأرناؤوط: فله تخريجان للحديث: قديم وحديث.

فأما القديم ففي تخريج أحاديث «زاد املعاد» عندما حققه منذ سنين، وكان فيه مقلدا أكثر منه محققا ومستقلا، فحسن إسناده.

وأما الجديد، ففي تخريجه «للمسند»، حيث أصبح أكثر نضجا واستقلالا من ناحية، وحيث غدا يشاركه خمسة آخرون من العلماء، فهو عمل جماعي له قيمته.

في تخريج الزاد بعد أن ذكر ابن القيم الحديث مستشهدا به على أن الذل والصغار على من خالف أمر محمد صلى الله عليه وسلم، قال شعيب: أخرجه أحمد في «المسند» (50/2، 92) وسنده حسن، وجود ابن تيمية إسناده في «الاقتضاء» (ص29)، وصححه الحافظ العراقي في «الإحياء»، وحسنه الحافظ في «الفتح» (230/10)، وأخرج الجملة الأخيرة منه أبو داود (4031)، وعلق طرفا منه البخاري في «صحيحه» (72/6)، وله شاهد مرسل بسند حسن، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي «حاشية «زاد

المعاد» (ج35/1)» طبعة الرسالة.

ويلاحظ هنا: أن الحافظ في «الفتح» لم يحسنه، بل ذكر الاختلاف في توثيق ابن ثوبان، وإنما حسن الشاهد المرسل له، كما يلاحظ أن الشيخ شعيبا قلد الشيخ أحمد شاكر حين ذكر أن البخاري علق طرفا منه، ولم يشر إلى أنه بصيغة التضعيف.

وفي تخريج «المسند» في الجزء السابع الذي اشترك فيه مع الشيخ شعيب: محمد نعيم العرقسوس وإبراهيم الزئبق، قالوا: إسناده ضعيف، على نكارة في بعض ألفاظه، ابن ثوبان: اختلفت فيه أقوال المجرحين والمعدلين، فمنهم من قوى أمره، ومنهم من ضعفه، وقد تغير بآخره، وخلاصة القول فيه: أنه حسن الحديث إذا لم يتفرد بما ينكر، فقد أشار الإمام أحمد إلى أن له أحاديث منكرة، وهذا منها.

وذكروا ممن أخرجه: عبد بن حميد... والطبراني في مسند الشاميين... وابن الأعرابي في معجمه، والبيهقي في الشعب... أربعتهم عن ابن ثوبان وزادوا فيه بعد قوله: بعثت بالسيف: بين يدي الساعة.

وعلق البخاري (98/6 الفتح) بعضه بصيغة التمريض.

وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» بإسناده، وفيه ثلاث علل، بينوها بتفصيل، ثم قالوا: فهذه العلل الثلاث مجتمعة لا يمكن معها تقوية الحديث المرفوع بمتابعة الأوزاعي لابن ثوبان. والله تعالى أعلم.

انظر: الجزء السابع من «مسند الإمام أحمد» (ص123 - 125) تخريج الحديث (5114).

وأزيد هنا فأقول: إن الإمام أحمد لم يقل: إن له أحاديث منكرة، بل قال: أحاديثه مناكير، وهذه العبارة أشد من الأولى.

ما قاله رجال الجرح والتعديل عن ابن ثوبان:

ويحسن بنا هنا - استكمالا للبحث - أن نضع بين يدي القارئ المهتم: أقوال أئمة الجرح والتعديل في عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، أحد الرواة، الذي اختلف في توثيقه، كما رأينا، وهو سبب ضعف هذا الحديث.

ونكتفي هنا بكتاب لعله أهم الكتب في هذا الباب، وهو كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، وهو خاص برواة الكتب الستة، وقد تفرع عنه عدة كتب، مثل: «تهذيب التهذيب» لابن حجر، و«تقريب التهذيب» له أيضا، و«تذهيب الكمال» للذهبي، و«خلاصة تذهيب الكمال» للخزرجي، وأمها جميعا: «تذهيب الكمال» للمزي.

ما نقله المزي في «تهذيب الكمال»:

أما ما ذكره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» عن ابن ثوبان، فقد قال في ترجمته برقم (3775): قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: أحاديثه مناكير.

وقال محمد بن علي الوراق عن أحمد بن حنبل: لم يكن بالقوي في الحديث.

وقال أبو بكر المروزي عن أحمد بن حنبل: كان عابد أهل الشام، وذكر من فضله، قال: لما قدم به دخل على ذاك الذي يقال له المهدي، وابنته على عنقه.

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى بن معين: صالح.

وقال في موضع آخر: ضعيف.

وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

وكذلك قال علي بن المديني وأحمد بن عبد الله العجلي وأبو زرعة الرازي.

وقال معاوية بن صالح وعثمان بن سعيد الدارمي وعبد الله بن شعيب الصابوني عن يحيى بن معين: ضعيف.

زاد معاوية: فقلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم على ضعفه، وكان رجلا صالحا.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: لا شيء.

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين فكان يضعفه، وأما علي بن المديني فكان حسن الرأي فيه، وقال: كان ابن ثوبان رجل صدق، لا بأس به، استعمله أبو جعفر والمهدي بعده على بيت المال، وقد حمل الناس عنه.

وقال عمرو بن علي: حديث الشاميين كلهم ضعيف، إلا نفرا منهم: الأوزاعي، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وذكر آخرين.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: ثقة، يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعي، فلا أدري أي شيء رد عليه.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وقال في موضع آخر: يشوبه شيء من القدر.

وقال أبو داود: كان فيه سلامة، وكان مجاب الدعوة، وليس به بأس، وكان على المظاليم ببغداد.

وقال النسائي: ضعيف.

وقال في موضع آخر: ليس بالقوي.

وقال في موضع آخر: ليس بثقة.

وقال صالح بن محمد البغدادي: شامي صدوق، إلا أن مذهبه مذهب القدر، وأنكروا عليه أحاديث، يرويها عنه أبيه، عن مكحول مسندة، وحديث الشامي لا يضم إلى غيره، معروف خطؤه من صوابه.

وقال في موضع آخر: لم يسمع من بكر بن عبد الله شيئا، وإنما يروى عن أبيه، وعن الشاميين.

وقال ابن خراش: في حديثه لين.

وقال أبو أحمد بن عدي: له أحاديث صالحة، يحدث عنه عثمان الطرائفي بنسخة.

ويحدث عنه يزيد بن مرشل بنسخة، ويحدث عنه الفريابي بأحاديث، وغيرهم، وقد كتبت حديثه عن ابن جوصي وابن أبي عروبة من جميعهما، ويبلغ أحاديث رجلا صالحا، ويكتب حديثه على ضعفه، وأبوه ثقة.

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

وقال أبو بكر الخطيب: كان ممن يذكر بالزهد والعبادة والصدق في

الرواية. انتهى.

وبهذا يتبين لنا أن مجرحيه أكثر، وأن موثقيه - وهم قلة - لم يوثقوه بإطلاق، فدحيم الذي وثقه قال: يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعي، فلا أدري أي شيء رد عليه، وأبو حاتم الذي وثقه قال عنه أيضا: يشوبه شيء من القدر، وتغير عقله في آخر حياته.

وكما رمي بالقدر رمي بالخروج، وقد ذكر الذهبي في «الميزان» عن الوليد بن فريد أنه روى عن الأوزاعي: أنه كتب إلى ابن ثوبان يقول له: وقد كنت ترى قبل وفاة أبيك، ترك الجمعة حراما، وقد أصبحت ترى ترك الجمعة والجماعة حلالا.

ومعنى هذا: أنه رجل لديه استعداد للغلو، ومثله يروج عنده حديث مثل: **«بعثت بين يدي الساعة بالسيف»**.

ونقل الذهبي عن العقيلي أنه قال: لا يتابع ابن ثوبان إلا من هو دونه أو مثله[10].

وذكره ابن الجوزي في جملة الضعفاء.

وقال الذهبي في «أعلام النبلاء»: لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث[11].

وقال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير

(10) انظر: «ميزان الاعتدال» ترجمة (4828).

(11) «إعلام النبلاء» (314).

بآخره[12]. انتهى.

ومثل هذا الراوي لا يؤخذ منه حديث يحمل مثل هذا المضمون الخطير: الإسلام دين السيف! وأن الرسول يرتزق من رمحه!

نظرة أخرى في الحديث من جهة متنه ومضمونه:

وإذا غضضنا الطرف عن سند الحديث وما فيه من كلام، ونظرنا في متنه ومضمونه، وجدناه منكرا، لا يتفق مع ما قرره القرآن بخصوص ما بعث به محمد صلى الله عليه وسلم، فالقرآن لم يقرر في آية واحدة من آياته أن محمدا رسول الله بعثه الله بالسيف، بل قرر في آيات شتى أن الله بعثه بالهدى ودين الحق والرحمة والشفاء والموعظة للناس.

وهذا ثابت بوضوح في القرآن المكي، وفي القرآن المدني، على سواء.

يقول تعالى في سورة الأنبياء وهي مكية: **{وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ}** [الأنبياء: 107]، وعبر عن هذا النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «**إنما أنا رحمة مهداة**»[13].

وقال تعالى في سورة النحل، وهي مكية: **{وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ}** [النحل: 89].

وقال تعالى في سورة يونس، وهي مكية: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ}** [يونس: 57].

---

(12) «تقريب التهذيب» (ص279) ترجمة (3820) طبعة الرسالة - بيروت.

(13) الحاكم (35/1) صححه، ووافقه الذهبي.

وقال تعالى في سورة التوبة، وهي مدنية: {هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ} [التوبة: 33].

وقد تكررت بلفظها في [الصف: 9] وهي مدنية.

وفي سورة الفتح، وهي مدنية، نقرأ قوله تعالى: {هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا} [الفتح: 28].

وفي ختام سورة التوبة أيضا: {لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ 128 فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ} [التوبت: 128، 129].

وفي سورة آل عمران وهي مدنية: {فَإِنۡ حَآجُّوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ} [آل عمران: 20].

وفي سورة النور، وهي مدنية: {قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيۡكُم مَّا حُمِّلۡتُمۡۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ} [النور: 54].

وهذه الآيات كلها قد اتفقت على أن محمدا صلى الله عليه وسلم إنما بعث بالرحمة والهدى ودين الحق، وتبيان كل شيء، وإقامة الحجة على الناس، ولم يبعث شاهرا سيفه على الناس، حتى في حالة تولى الناس عنه، لم يؤمر بأن يشهر في وجوههم السيف، إنما قيل له: إنما عليك البلاغ، وإنما عليه ما حمل، وعليهم ما حملوا، وقل: حسبي الله.

والمبشرون والمستشرقون وغيرهم من خصوم الإسلام يشيعون: أن

الإسلام إنما انتشر بالسيف، ويستند كثيرون منهم إلى هذا الحديث وأمثاله.

والحقيقة أن الإسلام إنما شهر السيف في وجه الذي صدوا عنه سبيله، وقاوموه بالقوة، ورفعوا السيف في وجهه، كما قال تعالى: **{وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ 190 وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِيهِۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمۡ فَٱقۡتُلُوهُمۡۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ 191 فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ 192 وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ فَلَا عُدۡوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ}** [البقرة: 190 - 193].

فهذا هو منطق القرآن، بين كل البيان، لا لبس فيه ولا غموض، فإذا عارضه حديث مثل حديث: «**بعثت بالسيف**»، فلا شك أن القرآن هو المقدم، فهو المصدر الأول، والدليل الأول، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولو بعث الرسول بالسيف لظهر ذلك طوال ثلاثة عشر عاما، قضاها في مكة، وأصحابه يأتون إليه بين مضروب ومشجوج ومعتدى عليه، يستأذنونه في أن يدافعوا عن أنفسهم بالسلاح، فيقول لهم: كفوا أيديكم وأقيموة الصلاة، حتى هاجروا إلى المدينة، فأذن الله لهم أن يدفعوا عن أنفسهم، وحرماتهم، ودعوته، كما قال تعالى: **{أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ 39 ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ يُذۡكَرُ فِيهَا ٱسۡمُ ٱللَّهِ كَثِيرٗاۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}** [الحج: 39، 40].

والخلاصة: أن هذا الحديث: «**بعثت بالسيف**» سواء نظرنا إلى إسناده أم نظرنا إلى متنه فهو مردود غير مقبول في ضوء موازين العلم وقواعد الضابطة.

والحمد لله رب العالمين.

الأحاديث المشكلة:

بقي هنا أمر مهم، وهو الأحاديث التي صحت من جهة السند، ولكن فيها إشكالا من ناحية المعنى، وخصوصا بالنسبة للعقل المعاصر، والذي أراه أن تؤخر هذه الأحاديث المشكلة لتجمع في ملحق خاص يوضح المقصود منها، ويزيح شبهات المشتبهين فيها، ولا سيما أن هذه الأحاديث في الغالب لا تترتب عليها أحكام، تحتم بحثها في أبوابها، ولا ضرر من إرجاء البحث فيها، مثل: حديث الذباب، وحديث لطم ملك الموت، وفقء عينه، وحديث: «**لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم**»، وغيرها مما يتعارض ظاهره مع قواطع العلم أو التاريخ أو الواقع.

رابعا: تقسيم العمل ومراحله:

يقسم العمل في جمع الأحاديث المنتقاة للموسوعة إلى مرحلتين:

في المرحلة الأولى تقسم أحاديث الكتب السبعة عشر «وهي الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الدارمي - وهي كتب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - وصحيحا ابن خزيمة وابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومسند أبي يعلى، والبزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة مضافا إليها كتب البيهقي: السنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار، وشعب الإيمان، ودلائل النبوة، وكتب ابن

عبد البر مثل: جامع بيان العلم» تقسم كلها إلى أقسام ثلاثة:

1 - قسم عرفت صحته أو حسنه، مثل: أحاديث الصحيحن، وما صححه الأئمة أو حسنوه من غيرهما، ولم يعارضه غيرهم، ولم تظهر فيه علة أو وهم.

فهذا نعلم عليه بعلامة «✓» ويشار إلى القسم والكتاب الذي ينقل إليه والباب والعنون ما أمكن ذلك، كأن يقال أمامه: عبادات: صلاة - قيام الليل - أو يقال: آداب - أدب الأكل - الأكل باليمين... وهكذا.

2 - وقسم عرف ضعفه، بأن نص على ذلك بعض الحفاظ النقاد، ولم يعارضهم أحد، ولم يظهر ما ينقله من الضعف إلى القوة، أو عرف ضعفه بالبحث في سنده، وإن صححه أو حسنه بعض من سبق.

فهذا يعلم أمامه بعلامة «✖».

3 - وقسم اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه، أو لم ينقل عنهم فيه كلام بالإيجاب أو بالسلب، فهذا يوضع أمامه علامة استفهام «؟» ليبحث عنه حتى يلحق بالقسم الأول، أو الثاني، وفقا لما تظهره نتائج البحث.

وفي المرحلة الثانية يقسم ما بقي من أحاديث تضمنتها كتب متفرقة وتولت جمع شتاتها مثل: «المطالب العالية» لابن حجر، وجامعي السيوطي، وبعبارة أخرى: «كنز العمال» مضافا إليه زيادات «الجامع الأزهر» للمناوي إلى الأقسام الثلاثة الماضية، ليتبع معها، ما اتبع مع سابقتها.

خامسًا: من أين يؤخذ الحديث؟

يؤخذ الحديث من مصدره الأصلي رأسا، مطبوعًا أو مخطوطًا، لا من المصادر الآخذة عنه، فلا يؤخذ حديث البخاري من «تجريد» الزبيدي مثلا، بل من «الجامع الصحيح» نفسه، ولا يؤخذ حديث مسلم من «مختصر» المنذري له، بل من «الصحيح» ذاته، ولا يؤخذ حديث الترمذي من مثل «جامع الأصول»، أو «تيسير الوصول»، أو «منتقى الأخبار»، أو «بلوغ المرام»، أو غيرها، بل من «جامع الترمذي» نفسه.

ولا يؤخذ حديث عن أحمد من «مجمع الزوائد»، بل من «المسند» نفسه، وكذلك سائر الكتب، من الجوامع والسنن والمسانيد، إلا إذا كان الكتاب مفقودا، فيكتفى بأخذه عمن نقل عنه، مثل ما لم يعثر عليه من «صحيح ابن خزيمة»، وكثير من الكتب التي نقل عنها الحافظ السيوطي في جامعه الكبير.

وتعتمد الطبعات المحققة الموثقة من العلماء، مثل: طبعات المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي «للموطأ»، و«صحيح مسلم»، و«سنن ابن ماجه»، و«لفتح الباري»، ومعه البخاري، وطبعة «مسند أحمد» بتحقيق شعيب الأرناؤوط وزملائه، ونشرته «الرسالة» في خمسين جزءا، و«مسند الحميدي»، و«مصنف عبد الرزاق»، وما وجد من «سنن سعيد بن منصور»، وكلها للعلامة حبيب الرحمن الأعظمي، و«مصنف ابن أبي شيبة» بتحقيق: د. عبد العلي، ونشر الدار السلفية، و«صحيح ابن خزيمة» بتحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، و«جامع الأصول»، بتحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي» طبعة حمص، بتعليق: عزت الدعاس، وصحيح ابن حبان «الإحسان» بتحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط إلخ،

و«مسند أبي يعلى»، و«معجم الطبراني»، وغيرها... مع المقارنة دائمًا بالنسخ الأخرى ما أمكن ذلك، وخصوصًا عند الاشتباه.

ويفضل أن يؤخذ الحديث «مصورا» من مصدره - وبخاصة المطبوع المحقق - ثم يوضع في مكانه، بطريق القص واللصق.

سادسًا: إلى من ينسب الحديث؟

ينسب الحديث إلى من أخرجه من أصحاب الكتب، وإذا كثر مخرجوه يمكن الاكتفاء بالكتب التسعة عن غيرها، وهي: الصحيحان، والسنن الأربعة، و«الموطأ» و«مسند أحمد»، و«سنن الدارمي» - وهي التي اشتمل عليها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الذي وضعه المستشرقون - مع الاهتمام بذكر تصحيح الترمذي وتحسينه، وما يدل على قوة الحديث عند أبي داود، والنسائي، وتعليقات البوصيري على «زوائد ابن ماجه»، وابن عبد البر على «الموطأ»، والهيثمي على «زوائد أحمد»، وغيرهم.

وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين فينبغي ذكر الكتب التي التزم مخرجوها الصحة، مع الكتب المذكورة، مثل: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم - إذا وافقه الذهبي وغيره - ولا بأس بذكر «مسند أبي يعلى»، والبزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وتعليقات الهيثمي عليها، وهي بقية الكتب التي اشتمل عليها «مجمع الزوائد» للهيثمي، فهذه الكتب السبعة عشر هي المصادر الأساسية للموسوعة، وعليها يقوم عمل المرحلة الأولى من الموسوعة، كما ذكرنا من قبل.

ويكتفى في أسماء الكتب بالرمز اختصارا، كما فعل اسيوطي في جامعية

الكبير والصغير، والمناوي في جامعه الأزهر، مع شيء من الإضافة والتعديل، فيرمز للبخاري «خ»، ولمسلم «م»، ولأبي داود «د»، وللترمذي «ت»، وللنسائي «ن»، ولابن ماجه «جه»، ولمالك في «الموطأ» «ط»، ولأحمد في «المسند» «حم»، ولزوائد ابنه عبد الله فيه «عم»، وللدارمي «مي».

ولما اتفق عليه البخاري ومسلم «ق»، ولهما مع أبي داود والترمذي والنسائي «الخمسة»، وللخمسة مع ابن ماجه «الستة»، وللستة مع أحمد «السبعة»، وللسبعة مع الموطأ والدارمي «التسعة»، ولاصحاب السنن: أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه «الأربعة»، ولهم ما عدا ابن ماجه «الثلاثة».

ولابن خزيمة «خز»، ولابن حبان في صحيحه «حب»، وللحاكم في مستدركه «ك»، ولسعيد بن منصور في سننه «ص»، ولعبد الرزاق في مصنفه «عب»، ولابن أبي شيبة «ش»، ولأبي يعلى في مسنده «يع»، وللبزار في مسنده «بز»، وللطبراني في الكبير «طب»، وله في الأوسط «طس»، وله في الصغير «طص»، وللدارقطني في سننه «قط»، وللبيهقي في السنن «هق»، وله في شعب الإيمان «هب».

وما عدا ذلك يذكر اسم الكتاب صراحة لا رمزا، ومن ذلك أن يكون لأصحاب الكتب المذكورة كتب أخرى، مثل: البخاري له غير «الجامع الصحيح»: الأدب المفرد، والتاريخ، فينص على ذلك، فيقال مثلا: «خ» في

الأدب، أو «خ» في التاريخ، وهكذا[14].

هذا ويجب ذكر ما تدل عليه هذه الرموز في مقدمة الموسوعة، ثم في أول كل جزء منها، تسهيلا على الباحث، حتى لا يضطر للرجوع إلى الجزء الأول، كلما غمض عليه معنى رمز منها، أراد معرفته.

سابعا: كيف تنتقي الروايات؟

يذكر من روايات الحديث الرواية المتفق عليها عند الأكثر، وكذلك ما كان منها أجمع للمعنى، منسوبة إلى الكتب التي أخرجتها، وإلى من رواها من الصحابة.

ثم تذكر الزيادات والمخالفات بعد، وبخاصة ما يضيف معنى جديدا: حكما أو توجيها، أو خبرا، أو نحو ذلك.

وما أمكن إدخاله من الزيادات ضمن الرواية المختارة يوضع بين معقوفين مع الإشارة إلى من أخرجه، مفصولا بقاطع.

ثامنا: بين الصلب والحاشية:

يذكر متن الحديث في صلب الموسوعة، ومعه من أخرجه من أصحاب الكتب مع ذكر من رواه من الصحابة، واحدا أو أكثر.

أما سند الحديث فيذكر مع تخريجه في الحاشية ومن صححه أو حسنه من العلماء، ومن خالف في ذلك، وسبب مخالفته والرد عليه، وإذا تعددت الطرق والأسانيد اكتفي بأصحها وأقواها، وأشير إلى الطرق الأخرى، أو بعضها في

---

(14) يمكن استخدام مصطلح السيوطي في جامعيه، فيرمز للبخاري في الأدب «خد»، وفي التاريخ «تخ».

مصادرها الأصلية، خشية الإطالة، وخصوصا إذا كان الحديث مرويا عن عدد من الصحابة[15].

تاسعا: ترقيم الأحاديث:

ترقم أحاديث الموسوعة غير المكررة ترقيما مسلسلا، من فاتحتها إلى خاتمتها، كما ترقم أحاديث كل موضوع على حدة ترقيما مسلسلا آخر، ببنط أصغر على يسار الرقم العام، ولو كان الحديث مكررا.

وإذا كان الحديث يستفاد به في أكثر من معنى ويمكن وضعه في أكثر من موضع، يرجح وضعه كاملا في أولى المواضع به، ويعطى عندئذ رقمه الاصلي المتميز في الموسوعة.

ويمكن وضع الضوابط المبدئية لهذه الأولوية.

فما يدل على الحكم والمعنى بالتصريح أولى مما يدل عليه بالإشارة.

وما يدل عليه دلالة مؤكدة أولى مما يدل عليه دلالة عابرة.

وما لايغني عنه غيره أولى مما يغني عنه غيره، ويوجد فيه أكثر من حديث، إلى غير ذلك من الضوابط والمرجحات التي تظهر عند الممارسة.

وعند تزاحم أكثر من مرجح، يحسن وضعه في أول المواضع ورودا في الموسوعة، وفي المواضع الأخرى التي يستشهد فيها بالحديث، لا داعي

---

(15) كانت هناك فكرة: أن الحديث إذا كان في أحد الصحيحين، فيكتفى بنسبته إليه أو إليهما، ولا حاجة لذكر سنده، إلا لفائدة علمية، كأن يكون في السند بعض من تكلم فيه من رجال أحد الشيخين، ولكن ترجح لدينا أن يذكر السند ولو كان الحديث في الصحيحين لضبط المنهج والسير على قاعدة واحدة.

لتكراره - ما لم يكن قصيرا - ويكتفى بذكر أوله أو الفقرة المستشهد بها فيه، مع ذكر رقمه الأصلي في الموسوعة، ليرجع إليه بتمامه هناك، ويعطى رقما داخل الموضوع الخاص.

وقد يحسن هنا اتباع طريقة البخاري بذكر رواية أخرى للحديث غير روايته في الموضع الأول، وخصوصا إذا كانت الرواية أدل على المعنى المراد.

على أنه قد يحسن إعادة ذكر الحديث بتمامه في بعض الأحيان، في الحاشية أو في الصلب لفائدة تراها اللجنة المختصة.

عاشرا: بين المرفوع والموقوف:

الأصل في الموسوعة أنها للحديث النبوي، وهو المعروف في المصطلح باسم «الحديث المرفوع»، ويلحق به ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم، مما له حكم المرفوع، ولكن هدي الصحابة رضي الله عنهم له مكانته أيضا، باعتبارهم نقلة القرآن والسنة، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم لاسباب النزول للآيات والورود للأحاديث، ومعرفة القرائن والملابسات، والعيش في مدرسة النبوة، والتمكن من ناصية اللغة التي نزل بها القرآن، وجاء بها الحديث، مع سلامة فطرة، ونور بصيرة، وقوة إيمان، وصدق التزام، إلى غير ذلك من فضائل وصفات لا تتوافر كاملة في جيل غيرهم، لهذا أثنى عليهم القرآن والسنة، وجاء التنويه بجماعتهم، وبأفراد معينين منهم، بما لا يوجد لسواهم، فضلا عما أمرنا به من الاهتداء بسنة الخلفاء الراشدين منهم، إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرها الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» فبلغت ستة

وأربعين وجها.

ولهذا أرى ألا تحرم الموسوعة مما صح من أقوال الصحابة وأفعالهم وهديهم، وخصوصا الراشدين، وهو ما يسميه علماء المصطلح «الموقوف» على أن يكون له تحت الرقم المسلسل العام رقم خاص متميز مسلسل أيضا، ليمكن في النهاية حصر الموقوفات عدا، وطرحها من الرقم الكلي، لمعرفة عدد المرفوع تماما.

ومعنى هذا أنه سيكون عندنا في بعض الأحيان ثلاثة أرقام:

1 - الرقم العام للأحاديث غير المكررة.

2 - الرقم الخاص داخل كل موضوع، على يسار الرقم العام.

3 - الرقم الخاص بالأحاديث الموقوفة، تحت الرقم العام.

وينبغي مراعاة ذلك عند الطباعة، وتمييز كل منها ببنط خاص أو لون خاص إن أمكن.

حادي عشر: ما لا بد منه من الشرح:

الأصل في الموسوعة أنها لمتون الأحاديث المنتقاة، وليست لشروح الحديث، ولكن لتحصيل ما لا بد منه من الفائدة نرى أن تتضمن:

1 - شرح غريب الحديث من الألفاظ والجمل، اعتمادا على الكتب المتخصصة في ذلك، كغريب أبي عبيد، وفائق الزمخشري، ونهاية ابن الأثير، ومجمع بحار الأنوار، ومعاجم اللغة، وكتب الشروح المختلفة على الصحيحين، والسنن، والمشكاة، والجامع الصغير، وغيرها.

2 - إيضاح ما لا بد منه مما يشكل على القارئ ظاهره، كما إذا عارض ظاهر الحديث القرآن، أو حديثا آخر، أو المسلمات العقلية أو العلمية، ونحوها، ورد الشبهات التي أثيرت أو قد تثار حول الحديث ثبوتا ودلالة، وبخاصة ما أثاره المستشرقون وتلاميذهم في هذ العصر، والاستفادة هنا مما كتبه علماؤنا قديما، مثل: ابن قتيبة، والطحاوي، وابن فورك، وابن الجوزي، ومن بعدهم من العلماء والشراح، وبخاصة فقهاء الحديث، مثل: الإمام ابن دقيق العيد، وشيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته، والعلامة ابن الوزير، والحافظ ابن حجر، ومن بعدهم مثل: المناوي، وولي الله الدهلوي، والصنعاني، والشوكاني، وصديق حسن خان، وغيرهم، كما يستفاد مما كتبه المعاصرون مثل: رشيد رضا، ومصطفى السباعي، وأبو شهبة، وغيرهم.

3 - التنبيه - في إيجاز وتركيز - إلى أهم ما يهدي إليه الحديث من أحكام وتوجيهات وبخاصة ما يحتاج إليه العقل المعاصر، ويعرفه بحقيقة الإسلام، ويرده إلى الله ردا جميلا.

وإذا كان الحديث مما اختلف أئمة الفقه في دلالته على حكم ما، يشار إلى ذلك مجرد إشارة، ولا يتوسع فيه.

4 - الإحالة على المراجع الموثقة التي لها صلة بهذا الحديث، شرحا واستنباطا أو دفاعا أو تخريجا، أو غير ذلك، مما قد يوجد في شروح الكتب الستة أو شروح الموطأ، والمشكاة، والجامع الصغير، أو شروح كتب الأحكام، مثل: شروح عمدة الأحكام «الإحكام»، وبلوغ المرام «سبل السلام»، ومنتقى الأخبار «نيل الأوطار»، وكتب الفقه التي تعنى

بالاستدلال والمقارنة: «المحلى» لابن حزم، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«المغني» لابن قدامة، و«المجموع» للنووي، و«الإشراف» لابن المنذر، و«بداية المجتهد» لابن رشد، و«فتح القدير» لابن الهمام، و«الروض النضير» للسياغي، و«النيل» لاطفيش، وغيرها، وكذلك كتب التفسير، وبخاصة ما يعنى منها بالحديث والأثر والأحكام مثل: تفاسير ابن جرير، وابن كثير، والقرطبي، والجصاص، وابن العربي، والشوكاني، وغيرهم، وذلك لمن أراد التوسع والمزيد من المعرفة.

ثاني عشر: مقدمات الموسوعة:

1 - تكتب مقدمة مفصلة للموسوعة تحتوى تعريفا بالسنة، وحجيتها، وأهدافها، وأهميتها، ومكانتها، باعتبارها مبينة للقرآن، ومصدرا ثانيا للتشريع، وباعتبارها كذلك مصدرا لتوجيه الحياة الإسلامية، فردية وأسرية واجتماعية، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن، مع التمييز بين ما كان منها للتشريع وما ليس للتشريع[16].

وتتضمن هذه المقدمة جهود علماء الأمة في حفظ السنة وتدوينها، وشرحها والذود عنها، كما تتضمن دفع أبرز الشبهات ورد المفتريات عنها، كما تشمل ما لا بد منه من مصطلح الحديث وعلومه، على نحو ما فعل ابن الأثير في مقدمة «جامع الاصول».

كما تكتب لكل موضوع - وللأجزاء الهامة من الموضوعات أحيانا - مقدمات توضح وجهة الإسلام عامة، والسنة خاصة في هذا الجانب، وتكشف

(16) انظر: فصل «الجانب التشريعي في السنة» من كتابنا «السنة مصدرا للمعرفة والحضارة» نشر: دار الشروق. بالقاهرة.

عن أسسه وخصائصه، وتلقي الضوء على أهم جوانبه.

ثالث عشر: ربط السنة بالقرآن:

يذكر ما تيسر من آيات القرآن الكريم في مقدمة كل باب - مما يشهد لموضوع الحديث - كما هو منهج الإمام البخاري في «جامعه الصحيح»، وهو الذي سار عليه الإمام النووي في كتابه «رياض الصالحين»، وبهذا نربط بين المبين والبيان، أي: بين القرآن والسنة.

رابع عشر: فهارس الموسوعة:

الفهارس هي مفاتيح العلم، وهي المصابيح التي تهدي الباحث إلى ضالته دون كثير من المعاناة، فتذلل له الصعب، وتقرب له البعيد، وتوفر عليه كثيرا من الجهد والوقت، وهما رأس مال الإنسان في الحياة.

وهنا يمكن أن تقدم الموسوعة جملة أنواع من الفهارس:

1 - فهرس تفصيلي للموضوعات والأبواب، وما تحتويه من عناوين جزئية، وهذا يحسن أن يكون في نهاية كل مجلد على حدة... وأن يكون في نهاية الموسوعة فهرس إجمالي لها، يسهل الرجوع إليها في أماكنها.

2 - فهرس الآيات القرآنية.

3 - فهرس تفصيلي للأحاديث حسب أوائلها على طريقة السيوطي في جامعيه، ويكتفى بذكر الفقرة الأولى من الحديث، سواء كانت مرفوعة مثل: «**إنما الأعمال بالنيات**»... أم موقوفة مثل: قول عمر: بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم... ويستدل على الحديث دائما برقمه الأصلي في الموسوعة.

ولا بأس أن يذكر الحديث أكثر من مرة، كأن يكون أوله فعلا أو قصة وآ×خره قولا، فيذكر مرة بأول الفعل، ومرة بأول القول، كحديث: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله**».

4 - فهرس معجمي لأهم الألفاظ، على غرار المعجم المفهرس الذي عمله المستشرقون إلا أنه يخالفه في امرين:

أ - الاقتصار على أهم الألفاظ «مثل: الألفاظ التي لها دلالات علمية معينة، وينبغي أن توضع لها ضوابط» حتى لا يطول جدا، فمعجم المستشرقين لتسعة كتب فقط، وقد بلغ سبعة مجلدات ضخام، فكيف بموسوعة كاملة؟ على أنه لا مانع أن يفرد هذا مفصلا بعد ذلك، على أن يكون عملا مستقلا من ثمرات الموسوعة.

ب - شموله لأسماء الأعلام والقبائل والجماعات والأماكن الواردة في الموسوعة، وهو ما ينقص معجم المستشرقين، فلو بحثت فيه مثلا عن اسم أبي بكر أو عمر أو قريش، أوالكعبة أو اليهود أو النصارى، لم تجده، ويمكن أن يجعل هذا مستقلا عن فهرس الألفاظ، ولعل هذا أوفق، وهو ما يفعله كثير من المحققين.

5 - معجم الغريب، أو الألفاظ المشروحة.

6 - فهرس تفصيلي للموضوعات والمسائل العلمية المستفادة من الأحاديث، في مختلف جوانب العلوم والدراسات الشرعية، والأدبية، والعلمية، والاجتماعية، والتاريخية، والإنسانية.

ويشارك في وضعه أهل الاختصاص من علماء العقائد، والفقه،

والأخلاق، والأدب، واللغة، والتاريخ، والتربية، وعلم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والطب، والفلك، والأحياء، والفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، وغيرهم، ويستفاد هنا من كتاب «مفتاح كنوز السنة» الذي وضعه المستشرق الدكتور أ. ي. وينسنك، ونقله إلى العربية الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله .

7 - فهرس للرجال المترجم لهم.

8 - هذا ويمكن اقتراح فهارس أخرى، مثل: فهرس لجوامع الكلم، فهرس للأمثال، فهرس للمجازات النبوية، وغير ذلك.

ومما يكمل الانتفاع بالفهارس المذكورة بسهولة ويسر أن يراعى عند طباعة الموسوعة وتجليدها: أن تكتب أرقام الأحاديث أعلى الصفحة، كما هو متبع في «مسند أحمد» بتحقيق الشيخ شاكر، كما يكتب على المجلد من الخارج بداية ونهاية الأرقام على كل مجلد، مثل: (1500 - 1950)، كما يكتب الموضوع أيضا، مثل: سيرة، أو عقائد... إلخ، ليسهل رجوع الباحث إلى طلبته بأيسر جهد.

خامس عشر: طبعات تمهيدية:

يطبع ما ينجز من موضوعات الموسوعة طبعات تمهيدية بأعداد محدودة؛ لتكون بين أيدي أهل الذكر والخبرة، ليبدوا ملاحظاتهم عليها، ثم توضع هذه الملاحظات موضع الدراسة من المتخصصين، فما أقر منها أخذ به في الطبعة الأصلية، سواء كان إضافة، أم حذفا، أم تعديلا، إلى غير ذلك من كل ما يرقى بالموسوعة نحو الكمال المستطاع.

سادس عشر: استخدام الحافظ الآلي «الكمبيوتر»:

يجب اليوم: الاستفادة من الحافظ الآلي للمعلومات «الكمبيوتر» وفي أي مرحلة يمكن استخدامه، ويستعان في ذلك بأهل الاختصاص، وبتجارب من سبق لهم عمل في هذا المجال، مثل: شركة «صخر»، وشركة «حرف»، وغيرهما، ومثل صديقنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الذي يعمل في هذا الحقل منذ سنين بغية الوصول إلى أفضل النتائج، وللأخ الدكتور عبد العظيم الديب الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر، وعضو مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة حول هذا الموضوع، كان قد قدمها للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة المنعقد بالدوحة «محرم 1401هـ» ينبغي أن يستفاد بها.

وقد ناقش مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة تقدم بها إليه في نفس الموضوع، كما نشر في مجلة المركز مقالا سماه «حافظ عصرنا: الكمبيوتر».

هذا ما استبان لي من عناصر المنهج الذي ينبغي أن يتبع في موسوعة الحديث النبوي الشريف... ولم يبق إلا أن يعرض هذا المنهج المقترح على المعنيين بهذا الأمر من كبار العلماء والباحثين، ليكتبوا لنا بما يرونه من ملاحظات على المنهج؛ ليستفاد منها في وضع الصيغة النهائية حتى يبدأ بعدها العمل، إن شاء الله.

وها هو مركز بحوث السنة والسيرة يعرض هذا المشروع على أصحاب الاختصاص، للانتفاع بآرائهم وتوجيههم كما يضع أمام أعينهم نموذجين

عمليين لحديثين شريفين، توضيحا وتقريبا لما يمكن أن يسير عليه العمل المرجو - إن شاء الله - ولكل مجتهد نصيب، ولكل امرئ ما نوى.

«وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

* * *

ملحق بنماذج تطبيقية

نموذج رقم 1

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان**». «حم، خ، م، ت، ن، عب»[17]. واللفظ للبخاري.

زاد حم: قال ابن عمر: «والجهاد حسن، هكذا حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم».

ومن رواياته: «على خمسة: على أن يوحد الله - م» «على أن يعبد الله ويكفر بما دونه - م» «على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة...» «حم، م». «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله - م» «وحج البيت - م» بدل «والحج».

وفي رواية: «وصيام رمضان والحج» فقال رجل: «الحج وصيام رمضان؟ قال: لا، صيام رمضان والحج، هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم» «م».

وفي رواية: أن رجلًا قال لعبد الله بن عمر: «ألا تغزو؟ فقال: إني سمعت

(17) رواه «حم» بأرقام (4798، 5672، 6015، 5672) تحقيق: أحمد شاكر، «ت» إيمان، 3 حديث رقم (2763)، «ن» إيمان - باب: على كم بني الإسلام (107/8)، «عب» (9279/5)، وفيه: إن الإسلام بني على أربع دعائم ... أسقط من الخمس الشهادتين.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الإسلام بني على خمس». «حم، م».

وجاء هذا الحديث من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه «حم، ش، يع، طب»[18]، ورواه ابن النجار من طريق أبي هريرة رضي الله عنه [19].

شرح الحديث:

الإسلام مصدر «أسلم» بمعنى: استسلم وانقاد وأذعن، وسمي دين الله الذي ارتضاه لعباده بذلك لأنه استسلام لله بالتوحيد، وانقياد له بالطاعة، كما جاء في القرآن عن إبراهيم: **{إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ}** [البقرة: 131] ومعنى: «بني على خمس» أي: خمس دعائم، كما صرح به عبد الرزاق في روايته، وفي رواية «م» على خمسة، أي: خمسة أركان.

والمراد بالشهادتين: الإيمان بالله ورسوله، كما جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقا، وكما ذكرنا في بعض روايات مسلم بدل الشهادتين «أن يوحد الله أو أن يعبد الله ويكفر بما دونه»، فالإيمان داخل هنا في ضمن الإسلام، وفيه يدخل الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وغيرها؛ لأنها جميعا مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم.

واقتصار بعض الروايات على الشهادة الأولى وما في معناها، دون الشهادة الثانية، يحمل على أنه تقصير من بعض الرواة، ولعلهم فعلوا ذلك

(18) حم (364/4) «ش» جـ ص. وفي «مجمع الزوائد» (47/1) قال الهيثمي: رواه «حم» «يع» «طب»، وإسناد أحمد صحيح.

(19) ذكره السيوطي في «جمع الجوامع».

اكتفاء بأحد القرينين عن الآخر.

والمقصود تمثيل الإسلام ببنيان دعائه وأركانه هذه خمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان: فإذا فقد شيء منها نقص البنيان، وهو قائم لا ينقص ولا ينهدم بنقصانها، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس، فإن الإسلام يزول بفقد جميعها بغير إشكال، وكذلك يزول فقد الشهادتين، لأنهما أساس البناء كله، ولا بقاء لبناء بغير أساس.

أما بقية الخمس: فهل يزول الإسلام بزوالها؟ الظاهر أن الاسم باق ما دام الأساس باقيا، وما دام معترفا بوجوبها كلها، غير منكر لشيء منها، أو مستخف به، وأما من ترك شيئا منها كسلا أو شحا، أو اتباعا للهوى - دون جحود ولا استخفاف - فالجمهور على أنه عاص لله تعالى، ناقص الإسلام نقصا لا يصل به إلى الكفر، وذهب أحمد وإسحاق إلى كفر تارك الصلاة خاصة، لظواهر أحاديث وردت عن كفر تاركها، ستأتي في كتاب الصلاة - إن شاء الله.

ويشبه الجمهور الإسلام هنا - أخذا من الحديث - ببيت من الشعر «خيمة» أقيم على خمسة أعمدة، أحدها أوسط، والبقية أركان.

فما دام الأوسط قائما فمسمى البيت موجود، ولو سقط ما سقط من الأركان، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت.

وإنما رتبها هكذا بناء على أهميتها، فبعد الشهادتين تأتي الصلاة لأنها عمود الإسلام، كما في حديث معاذ عن الترمذي، والزكاة قرينتها في الكتاب والسنة، ولهذا قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة،

والصوم يليها؛ لأنه فريضة سنوية، والحج آخرها، لأنه في العمر مرة.

ولم يذكر الجهاد رغم عظم منزلته في الدين؛ لأنه فرض كفاية، ولا يتعين إلا في بضع الأحوال، ولهذا جعل ابن عمر الحديث جواب من سأله: ألا تغزو؟

«يراجع: فتح الباري، وعمدة القارئ، وشرح مسلم للنووي وغيره، وشرح المشكاة للقاري، الحديث الرابع، وجامع العلوم والحكم لابن رجب، الحديث الثالث، وغيرها من الشروح».

تخريجه:

«خ» في الإيمان، وسند: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر... الحديث.

ورجال السند كلهم ثقات مترجم لهم في التهذيب وفروعه، إلا أن عبيد الله بن موسى - شيخ البخاري - ضعفه بعضهم لتشيعه، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية من الشيعة والخوارج وغيرهم، إذا كانوا من أهل الصدق والإتقان، وبعضهم فرق بين الداعي إلى بدعته وغير الداعي إليها، وهذا ما لم يرو ما فيه ترويج لبدعته، وفي رواة الصحيحين كثير من هؤلاء الذين رموا بالتشيع ونحوه من البدع القولية وهم ثقات صادقون.

ولهذا وثق الأكثرون عبيد الله، وقالوا عنه: كان عالما بالقرآن رأسا فيه، وأخرج له «الجماعة» (ت213 أو 214هـ).

«خ» أيضا في التفسير، سورة البقرة، من طريق أخرى.

«م» في الإيمان من أربع طرق عن ابن عمر (19 - 22).

* * *

نموذج رقم 2

عن زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر رضي الله عنه خرج إلى المسجد يوما، فوجد معاذ بن جبل عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يبكي، فقال: ما يبكيك؟ قال: حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «**اليسير من الرياء (1) شرك (2).ومن عادى أولياء الله (3)، فقد بارز (4) الله بالمحاربة، إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إن غابوا لم يفتقدوا، وإن حضروا لم يعرفوا (5)، قلوبهم مصابيح الهدى (6)، يخرجون من كل غبراء مظلمة (7). «جه، ك، هق في كتاب الزهد له»**.

شرح الحديث:

(1) **الرياء:** مصدر راءى يرائي رياء ومراءاة، فهو مشتق من الرؤية، فالمرائي يرى الناس ويظهر لهم ما ينبغي أن يكون لله تعالى، فهو يطلب المنزلة والجاه والثناء عند الناس، بطاعة الله تعالى، كأن يجاهد أو يتصدق، أو يتلو القرآن، أو يعظ ويعلم، ابتغاء ما عند الناس، وهو من معاصي القلوب، التي اشتد التحذير منها في القرآن والسنة، ويتفاوت الإثم فيه بتفاوت المرائي والمراءى به ودرجة الرياء.

(2) **المراد بالشرك هنا:** الشرك الأصغر، كما في حديث محمود بن لبيد عند أحمد مرفوعا: «**إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر - الرياء**». «حديث رقم.. الموسوعة»، وسماه في حديث آخر: «**شرك السرائر**» أي: النيات.

(3) هم المذكورون في قوله تعالى: **{أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ 62 ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ}** [يونس: 62، 63].

(4) يشبهه بمن خرج في مبارزة علنية يحارب فيها الله سبحانه، فلا غرو أن يحاربه الله تعالى، وكما في الحديث القدسي عند البخاري: «**من عادى لي وليا فقد آذنته الحرب**». «رقم.. الموسوعة».

(5) تصوير نبوي رائع لأولئك الذين أخلصوا دينهم لله، وأخلصهم الله لدينه، فلم يسعوا لجاه ولا لمحمدة ولا شهرة، ولم يحظوا بها، بل قدموا وبذلوا، وعاشوا في الناس مغمورين، لا يسأل عنهم إذا غابوا، ولا يعرفون إذا حضروا، وهم الذين نسميهم في عصرنا «الجنود المجهولين»، وهم الذين ورد فيهم الحديث: «**رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره**». «رقم.. الموسوعة».

(6) أي: أن قلوبهم - بسلامتها وصفائها بالإخلاص - تهديهم في مواطن الحيرة ومواضع الاشتباه كالمصابيح في مواطن الظلام، فهم يستفتونها، فتفتيهم وتحدد لهم الاتجاه الصحيح، كالإبرة الممغنطة «البوصلة» كما في حديث: «**استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك**». «رقم.. الموسوعة».

(7) وهم بإخلاصهم وطهارة قلوبهم ينجيهم الله من كل واقعة غبراء مظلمة: مربكة محيرة، بمعنى أن البشر يعجزون بوسائلهم المعتادة عن الخروج منها، وهم يخرجون منها بالإخلاص والتقوى، كما قال تعالى: **{وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا}** [الطلاق: 2].

تخريجه:

رواه «جه» رقم (3989) قال: حدثنا حرملة بن يحيى، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب... الحديث.

قال البوصيري في «زوائد ابن ماجه»: في إسناده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف.

والمحققون على أن ابن لهيعة إذا روى عنه أحد العبادلة «عبد الله بن المبارك، عبد الله بن وهب، وعبد الله بن المقري» فحديثه مقبول، والراوي هنا عبد الله بن وهب، فينبغي أن يقبل!

وكان أولى بالبوصيري أن يضعف الحديث بعيسى بن عبد الرحمن، فهو متروك بالاتفاق، ولم يرو له ابن ماجه غير هذا الحديث، كما في «تهذيب التهذيب».

ورواه «ك» (4/1) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الربيع بن سليمان، ثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني الليث بن سعد، عن عياش بن عباس القتباني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه... الحديث.

فلننظر هذا السند:

أبو العباس محمد بن يعقوب - شيخ الحاكم - الإمام المفيد الثقة، محدث المشرق، كما وصفه الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ت346).

الربيع بن سليمان: المرادي المؤذن صاحب الشافعي، وراوية كتبه، ثقة

روى له: د، ن، جه (ت270هـ).

عبد الله بن وهب: الفقيه المصري، ثقة حافظ، عابد، روى له الستة (ت197هـ).

الليث بن سعد: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، روى له الستة (175هـ).

عياش بن عباس القتباني ثقة روى له «خ في جزء القراءة، وم والأربعة» (ت133هـ).

زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، ثقة عالم، روى له الستة (ت133هـ).

أسلم: أبوه، مولى عمر أيضا، ثق مخضرم، روى له الستة (ت80هـ).

وهؤلاء الرواة جميعا - من بعد شيخ الحاكم - من رجال الكتب الستة، ومترجم لهم في «التهذيب» وفروعه.

فالإسناد صحيح، ولذا قال ك: هذا حديث صحيح، ولم يخرج في الصحيحين، وقد احتجا جميعا بزيد بن أسلم عن أبيه عن الصحابة، واتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، وعياش بن عباس القتباني، وهذا إسناد مصري صحيح، ولا يحفظ له علة، وقد وافقه الذهبي في «تلخيص المستدرك»، كما نقله المنذري في «الترغيب والترهيب» من هذا الموضع، بلفظ الحاكم وأقر تصحيحه.

وذكر «ك» الحديث في موضع آخر (338/4) بسند فيه عيسى بن عبد الرحمن، الذي مر ف سند ابن ماجه - والعجيب أنه صححه ووافقه الذهبي، فالعمدة هو سند «ك» الأول، والسند الآخر إن لم يقوه لم يضعفه.

ونسبه العراقي في «تخريج الإحياء» إلى جه، وطب، وك، ونقل تصحيح الحاكم وتعقبه بأن فيه عيسى بن عبد الرحمن، وهو متروك، وكأنه لم يستحضر السند الآخر.

وينظر سند البيهقي لعل له طريقا أخرى سالمة من النقد، فتزيد الحديث قوة.

وهو في «الزهد» للبيهقي برقم (197) بتحقيق: تقي الدين الندوي، من حديث عبد الله بن عمر.

وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» برقم (1379)، وعزاه إلى الطبراني والحاكم عن ابن عمر ومعاذ، وحكم عليه بأنه ضعيف جدا، وأحال إلى كتابيه «الأحاديث الضعيفة» رقم (2975) وتخريج الترغيب برقم (31).

ولا أدري: أغفل الشيخ عن سند الحاكم هذا أم له عنده علة لم نطلع عليها؟ والجزء الذي فيه هذا الحديث من سلسلة الضعيفة لم ينشر بعد. كما أني لم يتح لي الاطلاع على «ضعيف الترغيب» للشيخ رحمه الله .

* * *

استطلاع رأي حول المشروع المقترح لموسوعة الحديث الشريف

أولا: التبويب:

1 - ما رأيكم في التبويب المقترح حسب الموضوعات؟

- مناسب.

- غير مناسب.

2 - إذا لم توافقوا على التبويب حسب الموضوعات فماذا تقترحون؟

- الترتيب حسب الأطراف.

- الترتيب على المسانيد.

- ترتيب آخر ترونه «يرجى ذكره».

....

....

....

3 - إذا كنتم توافقون على التبويب بحسب الموضوعات، فما رأيكم في التقسيم، على الترتيب الذي بين أيديكم؟

- أوافق على ما جاء به.

- أقترح إضافة:

....

....

....

- أقترح دمج:

....

....

....

- أقترح حذف:

....

....

....

- عندي تصور آخر هو:

....

....

....

ثانيا: ما تشتمل عليه الموسوعة:

«يرجى وضع علامة أمام الاختيار المناسب»

- الصحيح فقط.

- الصحيح والحسن فقط.

- الصحيح والحسن... ويذكر الضعيف «المحتمل» فقط في الهامش.

- الصحيح والحسن ويذكر الضعيف بإطلاق في الهامش.



- الصحيح والحسن ويذكر في الهامش الضعيف والموضوع المشتهر على الألسنة «تحذيرا منه».

- الصحيح والحسن... ويفرد الضعيف بموسوعة مستقلة.

- الصحيح والحسن والضعيف بإطلاق في الصلب لا في الهامش «أي: موسوعة شاملة».

إذا كان لديكم رأي آخر نرجو إيضاحه.

....

....

....

«يرجى تعليل اختياركم كلما أمكن ذلك».

ثالثا: المعايير لتمييز المقبول من المردود:

1 - ما الرأي في المعايير المعروضة بين يديكم بالنسبة لتعدد الطرق الضعيفة؟

- إذا كان الضعف لإرسال أو تدليس أو جهالة رجال.

....

....

....

- إذا كان للمتن شاهد أو أكثر سالم من الضعف.

....

....

....

- ما ليس له شواهد وكثرت طرقه الضعيفة.

....

....

....

- الأخذ بالضعيف في المواعظ والرقائق بالشروط والقيود المذكورة.

....

....

....

- ما الرأي في الضوابط المعروضة عليكم فيما يتعلق باختلاف الأئمة في الجرح والتعديل؟

....

....

....

رابعا: خطة العمل:

1 - ما رأيكم في الخطة الموضوعة للعمل؟ هل لديكم تصور آخر؟

....

....

....

2 - ماذا ترون من كتب أو مجاميع أخرى لم تذكر؟

....

....

....

3 - ما الرأي في الترقيم المقترح؟

....

....

....

4 - ما الرأي في تضمين الموسوعة شيئا من شرح الغريب؟

....

....

....

5 - ما الرأي في تضمين الموسوعة شيئا من الأحكام التي تؤخذ من الحديث؟

....

....

....

6 - ما الرأي في تضمين الموسوعة إيضاح المشكل؟

....

....

....

خامسا: أمور عامة:

1 - هل لديكم تصور آخر للموسوعة الحديثية غير هذا التصور؟

....

....

....

2 - ما رأيكم في الفهارس المقترحة؟

....

....

....

3 - النموذج الذي بين يديكم: يبين ملامح الموسوعة كما نتصورها.

فما هي ملاحظتكم؟

....

....

....

4 - تعلمون أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يتم على الوجه الأضبط والأكمل والأسرع إلا باستخدام الأجهزة الحديثة «الكمبيوتر» فهل لديكم تصور لعطاء هذا الجهاز وكيفية استخدامه؟

....

....

....

5 - هل تعلمون هيئة أو مؤسسة أو أفرادا لديهم خبرة في استخدام «الكمبيوتر» في هذا المجال؟

....

....

....

6 - هل هناك جهات «هيئات أو مراكز بحث» معنية بعمل بحثو في مجال السنة ترون التعاون والتنسيق بينها؟

....

....

....

الاسم:

التوقيع:

العمل «أو الوظيفة»:

العنوان: